جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٢٦)

تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الإقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا

اكتوبر
١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقييم
اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى

بين

مصر والهند ويوغوسلافيا

" بسم الله الرحمن الرحيم "

تقديـــم

استجابة لطلب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (التمثيل التجارى) بشـــأن اجراء دراسة حول اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهنـــــد ويوغوسلافيا • وانطلاقا من دور المعهد كمؤسسة علمية تقوم باجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة والاستشارات لخدمة أجهزة الدولة المختلفة • فلقد تم تشكيل فريـــق للعمل ـ تحت اشراف أ • د • أحمد عبد العزيز الشرقاوى المستشار بالمعهـــد والمشرف على مركز العلاقات الاقتصادية الدولية للقيام باجراء الدراسة المطلوبة يضـم كلا من :

١ ـ الدكتور محمود عبد الحى صلاح	الخبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
٢ ـ الأستاذ محمد قاسم عبد الحى	السكرتير بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
٣ ـ الأستاذ عبد الغنى عبد العزيز	وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
٤ ـ الأستاذ مجدى خليفة	المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد

وقد حاولت الدراسة بما توافر لها من معلومات وبيانات وفى اطار الوقت المتـــاح لها أن تسعى لتحقيق أهداف ثلاثة هى :

أولا : التعرف على كيفية توزيع ما يترتب على التجارة بين الدول الثلاث (مصر والهند ويوغسلافيا) من منافع وتضحيات فى اطار اتفاقية التوسع التجارى والتعـــاون الاقتصادى بينها •

ثانيا : تقييم مدى فاعلية هذا الاتفاق فى تحقيق أغراضه وتوسيع نطاق التجارة والتعاون الاقتصادى بين تلك الدول الثلاث •

ثالثا : وضع بعض المقترحات والتوصيات بخصوص تجديد الاتفاق ، وفى حالة التجديد تحديد الاعتبارات التى قد يرى مراعاتها حتى تحقق الاتفاقية مصالح كافة الاطراف أو على الأقل لا تضر بطرف منها .

وفى اطار تلك الأهداف السابق تحديدها فقد تضمنت الدراسة أربعة فصول هى :

الفصل الأول : تطور التجارة فيما بين مصر وكل من الدولتين أطراف الاتفاق :
ويتناول هذا الفصل بالدراسة — احصائيا — تطور الصادرات والواردات فيما بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٣ بما يسمح بتقييم تطور هذه التجارة قبل الاتفاقية وبعدها .

الفصل الثانى : تقييم الاتفاقية وقوائم السلع المرفقة بها وتعديلاتها :
وينصب هذا التقييم أولا على نص الاتفاقية وبواعثها وأهدافها ، وثانيا على مدى فعاليتها فى تشجيع التجارة بين الدول الثلاث ، ثم — ثالثا — على مدى ملائمة قوائم السلع وتعديلاتها لاحتياجات الاطراف المعنية ، وأخيرا على الاستفادة المباشرة من الاتفاقية (فى صورة اعفاءات جمركية) والاستفادة غير المباشرة فى صورة آثار انمائية للتبادل بين مصر وكل من الدولتين الأخرتين .

الفصل الثالث : مسار التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث فى الماضى والحاضر والمستقبل ويعتبر هذا الفصل — فى جزء منه — امتدادا لتقييم الاتفاقية فيما يتعلق بهدفها فى التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث وبالاضافة الى ذلك تحاول الدراسة ، فى هذا الفصل ، التعرف على

امكانيات التعاون الاقتصادى بين هذه الدول الثلاث فى المرحلة القادمة .

الفصل الرابع : خاتمة وتوصيات

يتناول هذا الفصل تلخيص نتائج التحليل فى الفصول الثلاث السابقة مع التركيز على بيان احتياجات التنمية التى يمكن أن توفرها الدول الثلاث لبعضها خلال السنوات المقبلة . وفى ضوء ذلك تخلص الدراسة الى عدد من التوصيات فيما يتعلق بتجديد الاتفاقية ، وتضع أمام وزارة الاقتصاد عددا من الاعتبارات التى يجب — فى حالة التجديد — مراعاتها حتى تحقق الاتفاقية مصالح كافة الاطراف .

واذ أتشرف بتقديم نتائج الدراسة وتوصياتها نرجو أن تكون قد حققت الهدف من اجرائها وأن تساهم فى خدمة الاقتصاد القومى .

والله ولى التوفيق ...

مدير المعهد

أ . د . رجاء عبد الرسول حسن

أغسطس ١٩٨٥

قائمة الملاحق

رقم الصفحة

ملحق رقم (١) : اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى المعقودة بين ج ٠م ٠ع ويوغسلافيا والهند ٠٠٠ ٦١

ملحق رقم (٢) : القوائم السلعية ٦٥

أ ـ القائمة المشتركة الاولى

ب ـ قائمة بالمنتجات التى تقرر اضافتها للقائمة المشتركة

ملحق رقم (٣) : بروتوكول لاتفاق التوسع التجارى والتعاون الموقع فى ١٩٦٧ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١١٠

ملحق رقم (٤) : مذكرة بشأن تجديد القوائم السلعية المرافقة لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغسلافيا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

تقديم		
مقدمة		١
الفصل الأول	: تطور التجارة فيما بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا	٨
الفصل الثانى	: تقييم اتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	١٩
الفصل الثالث	: التعاون الاقتصادى بين أطراف الاتفاق	٣٨
الفصل الرابع	: التوصيات والمقترحات	٤٥
الملاحق		٦١

التضامن الأفريقى الآسيوى) ثم فى اجتماع عبد الناصر ونهرو وتيتو فى يوليـــو ١٩٥٦ لبلورة سياسة عدم الانحياز ، ومنذ ذلك التاريخ تعاقبت على حركة عدم الانحيـــاز موجات المد والجزر ، وسنوات من الازدهار وسنوات من الركود .

ولسنا هنا فى مجال تقييم هذه الحركة ، وانما نجد من المناسب أن نشير الـــى أن بواعث ازدهار حركة عدم الانحياز ومنجزاتها كانت سياسية بالدرجة الأولى ، فـــى حين أن عوامل الركود التى أصابتها كانت اقتصادية بالدرجة الأولى ، وفـى ذلك مـــا يشير الى ضعف الأساس الذى بنيت عليه سياسة عدم الانحياز ، ومصدر هذا الضعـف يتمثل بلا شك فى عدم اعطاء الاهتمام اللازم للعوامل الاقتصادية عند وضع اللبنات الأولى لهذه السياسة وللحركة التى بنيت عليها ... بيد أن دول عدم الانحياز حاولـــت تدارك هذا القصور من خلال التجمع والتكتل فى المحافل الدولية (مؤتمرات التجـارة والتنمية ، وجلسات الحوار بين الشمال والجنوب ، على سبيل المثال) ، وتكوين مجموعة السبعة وسبعين ، للدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث ، ولدعوة الـدول المتقدمة الى تأييد ومساعدة جهود التنمية فى تلك الدول ... ومن جهة أخرى اتجـه بعض من دول العالم الثالث الى عقد اتفاقيات للتبادل التجارى أو للتعـــــاون الاقتصادى ، أو لكليهما معا ، فيما بينهما اما على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف .

واذا كانت محاولات دول عدم الانحياز لتدارك أهمية العوامل الاقتصادية فـــى حركتها قد تعددت وتنوعت، الا أن الملاحظة العامة على هذه المحاولات تتمثل فـــى أنها جاءت لاحقة لتكوين هذه المجموعة وبروز دورها كتجمع ذو أهداف سياسيـــة بالدرجة الأولى . وقد انعكس ذلك على حركتها فى المجال الاقتصادى ، الأمر الذى يعنى أن كثيرا من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التى عقدت فيما بين اثنتين أو أكثر من هذه الدول كانت ذات دوافع سياسية . فى حين أن العوامل الاقتصادية لفاعليـة هذه الاتفاقات لم تأخذ نصيبها من الدراسة والاهتمام الكافيين .

هذه الملاحظات العامة عن حركة عدم الانحياز ودور كل من العوامل السياسية والاقتصادية فى تحديد مسارها ، تعتبر خلفية هامة كان لا بد من القاء ضوء عليها ونحن بصدد دراسة وتقييم " اتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا " . فهذا الاتفاق هو أول اتفاق يجمع بين الدول الثلاث التى أسست حركة عدم الانحياز ، وقد جاء لاحقا — بعد ما يقرب من اثنتى عشر عاما لأول اجتماع بينها وضعت فيه بذور هذه الحركة ، ولاحقا — بستة أعوام — لأول مؤتمر للدول غير المنحازة فى سبتمبر ١٩٦١ .

فتاريخ هذا الاتفاق يرجع الى ديسمبر ١٩٦٧ ، حين وقعته حكومات الدول الثلاث وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ فى أبريل ١٩٦٨ ، ومنذ ذلك التاريخ والعمل به سار ويتجدد كل خمسة سنوات (جدد الاتفاق فى سنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٣ وينتظر أن يجدد فى سنة ١٩٨٨) . وقد شهدت السنوات السبعة عشر التى انقضت منذ توقيع الاتفاق لأول مرة ، توقيع عدد من البروتوكولات التى استهدفت العمل على بلوغ الاتفاقية أهدافها فى تحقيق التوسع التجارى بين أطرافها . وتمثل أهم ما ركزت عليه هذه البروتوكولات فى توسيع قائمة السلع المرفقة بالاتفاقية ، وهى القائمة التى يسرى عليها الاعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠٪ . ولا يقتصر هدف الاتفاق على توسيع التبادل التجارى بين الأطراف المعنية ، وانما يمتد ليشمل التعاون الاقتصادى فيما بينها .

ودراستنا لهذا الاتفاق ذات أهداف ثلاثة ، فمن جهة نسعى الى تقييم مدى فاعلية هذا الاتفاق فى تحقيق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث . ومن جهة أخرى نسعى الى التعرف على كيفية اقتسام ما يترتب على التجارة بين الدول الثلاث من منافع وتضحيات ، ومن جهة ثالثة نسعى ، فى ضوء ما تقدم ، الى وضع

بعض المقترحات والتوصيات بخصوص تجديد الاتفاق من عدمه ، وفى حالة التجديد سنحاول تحديد الاعتبارات التى يجب مراعاتها حتى تحقق الاتفاقية مصالح كافة الأطراف أو على الأقل لا تضر بطرف منها .

وتقع هذه الدراسة فى فصول أربعة :

الفصل الأول : تطور التجارة بيما بين مصر وكل من الدولتين أطراف الاتفاق :

ويتناول هذا الفصل بالدراسة — احصائيا — تطور الصادرات والواردات فيما بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٣ بما يسمح بتقييم تطور هذه التجارة قبل الاتفاقية وبعدها .

الفصل الثانى : تقييم الاتفاقية وقوائم السلع المرفقة بها وتعديلاتها :

وينصب هذا التقييم أولا على نص الاتفاقية وبواعثها وأهدافها ، وثانيا على مدى فعاليتها فى تشجيع التجارة بين الدول الثلاث ، ثم — ثالثا — على مدى ملائمة قوائم السلع وتعديلاتها لاحتياجات الاطراف المعنية ، وأخيرا على الاستفادة المباشرة من الاتفاقية (فى صورة اغفاءات جمركية) والاستفادة غير المباشرة فى صورة آثار انمائية للتبادل بين مصر وكل من الدولتين الأخرتين .

الفصل الثالث : التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث فى الماضى والحاضر والمستقبل

ويعتبر هذا الفصل — فى جزء منه — امتداد لتقييم الاتفاقية فيما يتعلق بهدفها فى التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث ، وبالاضافة الى ذلك نحاول ، فى هذا الفصل ، التعرف على امكانيات التعاون الاقتصادى بين هذه الدول الثلاث .

الفصل الرابع : خاتمة وتوصيات

يتناول هذا الفصل تلخيص لنتائج التحليل فى الفصول الثلاث السابقة مع التركيز على بيان احتياجات التنمية التى يمكن أن توفرها الدول الثلاث لبعضها خلال السنوات المقبلة ... وفى ضوء ذلك سنخلص الى بعض التوصيات أولا بخصوص تجديد الاتفاقية من عدمه ، وثانيا بخصوص الاعتبارات التى يجب - فى حالة التجديد - مراعاتها حتى تحقق الاتفاقية مصالح كافة الأطراف .

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن نظام دولى ثنائى تتحكم فيه قوتين عظميين ، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، فتزعمت الأولى المعسكر الغربى وتزعم الثانى المعسكر الشرقى ... وقد وجدت كل من هاتين الدولتين فى الحرب العالمية الثانية والنتائج التى تمخضت عنها فرصة لتوسيع نفوذها ومحاولة بسط سيطرتها على العالم كله .

واذا كانت النتائج العسكرية لهذه الحرب قد أدت ، بطريقة عملية أولا ثم من خلال اتفاق يالتا ثانيا ، الى تقسيم مناطق النفوذ بين هاتين القوتين فى أوربا ، الا أن الصراع بينهما قد استمر وتطور من أجل بسط السيطرة على باقى دول العالم .. وبطبيعة الحال لم تتخذ القوتين العظميين من الصراع المسلح المباشر بينهما سبيلا الى ذلك . وانما عمدتا الى بسط نفوذهما وسيطرتهما على باقى دول العالم ، من خلال الحرب الباردة فى مرحلة أولى ، ثم من خلال الصراع المسلح غير المباشر (بالذات على أراضى دول العالم الثالث) فى مرحلة ثانية مستمرة حتى اليوم . وفى كلتا المرحلتين ظلت العلاقات الاقتصادية الدولية مصدرا خصبا لأسلحة اقتصادية تستخدمها القوتين العظميين لتطويع ارادات الدول الأخرى .

ومن ثم كانت بارقة أمل - لدول العالم الثالث - فى التنمية والسلام والاستقرار أن تكون مصر والهند ويوغسلافيا نواة لتأسيس حركة عدم الانحياز لتنتظم دول العالم الثالث فى تجمع ينأى بها عن الصراع بين الكتلتين ويسعى للاستقلال عن كل منهما ... وبالطبع لم يكن الطريق أمام هذه الحركة ممهدا وخاليا من العقبات ، فمنذ وضعت الدول الثلاث نواة هذه الحركة فى مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ (للتحضير لمؤتمر

المقدمـــــــة

" الفصل الأول "

" تطور التجارة فيما بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا "
١٩٦٠ ـ ١٩٨٣

أشرنا فيما تقدم الى أن الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغسلافيا يتخذ من توسع التبادل التجارى أحد هدفين رئيسيين له ... وما من شك فى أن أى اتفاق يتبنى مثل هذا الهدف ينتظر منه - خاصة اذا ما سبقته دراسات وافية عن أسواق الأطراف المعنية واحتياجاتها فى ضوء خطط أو أهداف الانتاج والاستهلاك والاستثمار - أن يؤدى الى زيادة حجم التبادل التجارى بين الأطراف المنشئة له .

أما اذا لم يؤد مثل هذا الاتفاق الى تلك النتيجة فان ذلك يشير اما الى عقده على غير أساس من الدراسات الوافية ، أو الى خطأ فى انتقاء الأدوات التى يتبناها الاتفاق لتنشيط التبادل التجارى بين أطرافه ، أو الى عدم جدية هذه الأطراف فى الالتزام ببنود الاتفاق وتحايلها على أدواته واجراءاته بحيث تتعدم - أو تقل - فعاليتها .

وقبل أن نعمد الى تقييم اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا ، فى الفصل التالى ، من هذه الزاوية ، نجد من المناسب أن نكرس اهتمامنا - فى الفصل الحالى - الى متابعة وتحليل تطور التبادل التجارى بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا خلال فترة يراعى أن تشمل بضع سنوات سابقة على العمل بهذا الاتفاق وبضع سنوات تالية له . وذلك ما يوضحه الجدول التالى (جدول رقم ١) عن تطور التبادل التجارى بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا .

جدول رقم (١)

التبادل التجارى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (١٩٦٠ — ١٩٨٣)

مليون جنيه

السنة	جمهورية مصر العربية			الهند						يوغوسلافيا					
	اجمالى قيمة الصادرات (١)	اجمالى قيمة الواردات (٢)	ميزان التجارة (٣) = (١) — (٢)	واردات من مصر (٤)	(٥) = ٤/١ %	صادرات الى مصر (٦)	(٧) = ٦/٢ %	ميزان التجارة مع مصر (٨)	(٩) = ٨/٣ %	واردات من مصر (١٠)	(١١) = ١٠/١ %	صادرات الى مصر (١٢)	(١٣) = ١٢/٢ %	ميزان التجارة مع مصر (١٤)	(١٥) = ١٤/٣ %
١٩٦٠	١٩٧ر٨	٢٣٢ر٥	—٣٤ر٧	١٣ر٤	٨ر٦	١٠ر٠	٤ر٣	+ ٣ر٤	—٩ر٨	١٣ر٥	٦ر٨	٦ر٥	٢ر٨	+ ٧ر٠	—٢ر٠
٦١	١٦٨ر٩	٢٤٣ر٨	—٧٤ر٩	٨ر١	٤ر٨	١٠ر٧	٤ر٤	+ ٢ر٦	٣ر٥	١ر٠	٠ر٦	٦ر٣	٢ر٦	— ٥ر٣	٧ر١
٦٢	١٥٨ر٣	٣٠١ر٠	—١٤٢ر٧	٦ر٥	٤ر١	١٠ر٩	٣ر٦	— ٤ر٤	٣ر١	٤ر٦	٢ر٩	٧ر٥	٢ر٥	— ٩ر٢	٢ر٠
٦٣	٢٢٦ر٨	٣٩٨ر٤	—١٧١ر٦	١٢ر٩	٧ر٥	١٠ر٩	٢ر٧	+ ٢ر٠	—١ر٢	٦ر٧	٢ر٩	١٠ر٠	٢ر٥	— ٣ر٣	١ر٩
٦٤	٢٣٤ر٤	٤١٤ر٤	—١٨٠ر٠	١٣ر٣	٧ر٥	١٢ر٦	٣ر٠	+ ٧ر٠	—٤ر٠	٨ر٤	٣ر٦	٨ر٣	٢ر٠	+ ١ر٠	—٠ر٠
٦٥	٢٦٣ر١	٤٠٥ر٩	—١٤٢ر٨	١١ر٣	٤ر٣	٢٣ر٨	٥ر٩	— ١٢ر٥	٨ر٧	٨ر٢	٣ر٦	٨ر٠	٢ر٠	+ ١ر٠	—٠ر٠
٦٦	٢٦٣ر١	٤٦٥ر٥	—٢٠٢ر٤	١٧ر٨	٦ر٨	٢١ر٤	٤ر٦	— ٣ر٦	١ر٨	٨ر٨	٣ر٣	١١ر٩	٢ر٥	— ٣ر١	١ر٥
٦٧	٢٤٦ر١	٣٤٤ر٤	—٩٨ر٣	١٣ر٤	٥ر٤	١٨ر٤	٣ر٥	— ٥ر٠	١ر٥	٦ر٣	٢ر٥	١١ر٦	٣ر٤	— ٥ر٣	٥ر٤
٦٨	٢٧٠ر٣	٢٨٩ر٦	—١٩ر٣	٢٠ر٣	٧ر٥	١١ر٣	٣ر٩	+ ٩ر٠	—٤٦ر٦	٥ر٢	١ر٩	٧ر٠	٢ر٤	— ٨ر١	٩ر٣
٦٩	٣٢٣ر٩	٢٧٧ر٣	٤٦ر٦	١٦ر٧	١ر٥	١٦ر١	٥ر٨	+ ٦ر٠	+١ر٣٠	٩ر٨	٣ر٠	٦ر٢	٢ر٢	+ ٣ر٦	٧ر٢٠
١٩٧٠	٣٣١ر٢	٣٤٢ر٠	—١٠ر٨	١٨ر٠	٤ر٥	٢٧ر٢	٧ر٩	— ٩ر٢	٨٥ر٢	٨ر٢	٢ر٥	٨ر٩	٢ر٦	— ٧ر٠	٦ر٥
٧١	٣٤٣ر٢	٣٩٩ر٩	—٥٦ر٧	٢٠ر٩	١ر٦	١٩ر٢	٤ر٨	+ ١ر٧	—٣ر٠	٤ر١	١ر٢	٦ر٢	١ر٥	— ٢ر١	٣ر٢
٧٢	٣٥٨ر٨	٣٩٠ر٨	—٣٢ر٠	١٨ر٩	٣ر٥	١٢ر٨	٣ر٣	+ ١ر٦	—١ر١٩	٣ر٧	١ر٠	٤ر٧	١ر٢	— ١ر٠	٣ر١
٧٣	٤٤٤ر٢	٣٦١ر١	—٨٣ر١	١٣ر٣	٣ر٠	١٠ر٠	٢ر٨	+ ٣ر٣	—٤ر٠	٤ر٦	١ر٠	٢ر٢	٠ر٦	+ ٢ر٤	—٢ر٩
٧٤	٥٩٣ر٣	٩٢٠ر١	—٣٢٦ر٨	١٠ر٣	١ر٧	٨ر٣	٠ر٩	+ ٢ر٠	—٦ر٠	٤ر٣	٠ر٧	١٣ر٣	١ر٤	— ٩ر٠	٢ر٧
٧٥	٥٤٨ر٦	١٥٣٩ر٣	—٩٩٠ر٧	—	—	٢٥ر٦	١ر٧	— ٢٥ر٦	٢ر٦	٩ر١	١ر٦	٢١ر١	١ر٤	— ١٢ر٠	١ر٢
٧٦	٥٩٥ر٥	١٤٨٩ر٩	—٨٩٤ر٤	٦ر٥	٠ر٩	٣٨ر٠	٢ر٥	— ٣٢ر٤	٣ر٦	١٢ر٩	٢ر٢	٢٤ر١	١ر٦	— ١١ر٢	١ر٢
٧٧	٦٦٨ر٥	١٨٨٤ر٣	—١٢١٥ر٨	٢ر٢	٠ر٣	٣٢ر٠	١ر٧	— ٢٩ر٨	٢ر٤	١٤ر٧	٢ر٦	٤٦ر٢	٢ر٤	— ٣١ر٥	٢ر٦
٧٨	٦٧٩ر٨	٢٦٣٢ر٢	—١٩٥٢ر٤	١٢ر٤	١ر٨	٣٩ر٧	٥ر١	— ٢٧ر٣	١ر٤	٢٣ر٢	٣ر٤	٧٤ر٥	٢ر٨	— ٥١ر٣	٢ر٦
٧٩	١٢٨٧ر٨	٢٦٨٦ر٢	—١٣٩٨ر٤	٣ر٠	٢ر٠	٣٨ر٦	١ر٤	— ٣٥ر٦	٢ر٥	٣٧ر٩	٢ر٩	٤٣ر٠	١ر٦	— ٥ر١	٠ر٤
١٩٨٠	٢١٣٢ر٢	٣٤٠٢ر٠	—١٢٦٩ر٨	—	—	٢٩ر٧	٠ر٩	— ٢٩ر٧	٢ر٣	٤٤ر٣	١ر٢ °	٧٤ر٣	٢ر٢	— ٣٠ر٠	٢ر٤
٨١	٢٢٦ر١	٦١٨٧ر٤	—٣٩٢٤ر٥	٣ر٨	٠ر٢	٥٥ر٠	٠ر٩	— ٥١ر٢	١ر٣	٣٢ر٦	١ر٤	٧٧ر٢	١ر٢	— ٤٤ر٦	١ر١
٨٢	٢١٨٤ر١	٦٣٥٤ر٥	—٤١٧٠ر٤	—	—	٤٢ر٠	٠ر٧	— ٤٢ر٠	١ر٠	٣٨ر٢	١ر٧	٩٣ر٥	١ر٥	— ٥٥ر٣	١ر٣
٨٣	٢٢٥٠ر٣	٧١٩٢ر٧	—٤٩٤٢ر٤	—	—	٢٣ر١	٠ر٣	— ٢٣ر١	٠ر٥	٢٣ر٠	١ر٠	١٢٦ر٦	١ر٨	— ١٠٣ر٦	١ر٢

المصدر : ■ البنك الأهلى المصرى ٥ النشرة الاقتصادية ٥ أعداد مختلفة ٠

■ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٥ النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ٥ اعداد مختلفة ٠

ملاحظات : أ — العلامة (—) تعنى إن القيمة أقل من ١٠٠ ألف ٠

ب — الأعمدة ٥ ٧ ٥ ٩ — ٥ ١١ ٥ ١٣ — ١٥ حسبناها من واقع البيانات المذكورة لأقرب رقم عشرى واحد ٠

ملاحظات عامة لقراءة البيانات فى الجدول :

١ — يلاحظ أننا قسمنا الفترة ١٩٦٠ — ١٩٨٣ الى فترتين : الأولى من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٧ ، وهى فترة سابقة على توقيع الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغسلافيا ... والثانية تمتد من سنة ١٩٦٨ حتى سنة ١٩٨٣ (آخر سنة متاح لنا عنها بيانات) ، وهى الفترة اللاحقة لتوقيع الاتفاق وبدء العمل به .

٢ — الجدول خاص بتجارة مصر الخارجية بصفة عامة (الأعمدة من ١ الى ٣) وبتجارتها مع كل من الهند (الأعمدة من ٤ الى ٩) ويوغوسلافيا (الأعمدة من ١٠ الى ١٥) طبقا للمصادر المصرية للبيانات .

٣ — يترتب على ما تقدم أن واردات كل من الدولتين من مصر (العمودان ٤ ، ١٠) هى صادرات مصر اليهما ، وصادرات كل من الدولتين الى مصر (العمودان ٦، ١٢) هى واردات مصر منهما .

٤ — وفى ضوء ما تقدم ، فان القيمة الموجبة التى تظهر فى كل من العمودين ٨ ، ١٤ تعنى فائضا فى الميزان التجارى لمصر مع كل من الهند ويوغوسلافيا على الترتيب . فى حين أن القيم السالبة فى هذين العمودين تعنى عجزا فى الميزان التجارى المصرى مع كل من الدولتين .

٥ — ومن ثم فانه حيث تكون النسب التى تظهر فى العمودين ٩ ، ١٥ نسبا سالبة فان ذلك يعنى أن تجارة مصر مع كل من الهند ويوغوسلافيا ، على الترتيب ، حققت فائضا أسهم فى التخفيف من عجز الميزان التجارى المصرى ككل ، أما حيث تكون هذه النسب موجبة فان ذلك يعنى أن تجارة مصر مع كل من الدولتين حققت عجزا ساهم فى زيادة عجز الميزان التجارى المصرى ككل ، وذلك باستثناء النسبتين الخاصتين بسنة ١٩٦٩ فهما موجبتان نظرا لتحقيق مصر فائضا فى ميزانها التجارى مع العالم ككل ومع كل من الدولتين المعنيتين .

وبأخذ هذه الملاحظات فى الاعتبار ، نستطيع الآن أن نتتبع ملامح تطور التبادل التجارى بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا من خلال أرقام الجدول رقم (١) :

أ ـ أن الأهمية النسبية ، لكلتا الدولتين ، فى تجارة مصر الخارجية متواضعة جدا فلم تتعد نسبة صادرات مصر الى الهند ٥ر٧٪ من اجمالى الصادرات المصرية سواء فى ذلك الفترة قبل الاتفاق أو الفترة التالية له . وخلال نفس الفترتين لم تتجاوز نسبة واردات مصر من الهند ٩ر٧٪ من اجمالى الواردات المصرية . وبالنسبة ليوغوسلافيا لم تتجاوز هاتين النسبتين ، على التوالى ، ٨ر٦٪ و ٤ر٣٪.

ب ـ ويلاحظ أيضا اتجاه الأهمية النسبية لكل من الدولتين فى تجارة مصر الخارجية الى الانخفاض . فبالنسبة للهند نجد أنه بعد أن ارتفع نصيبها فى اجمالى الصادرات المصرية من ٨ر٦٪ سنة ١٩٦٦ الى ٥ر٧٪ سنة ١٩٦٨ ، اتجه الى الانخفاض ليصبح ٧ر١٪ سنة ١٩٧٤ ، ثم ٢ر٠٪ سنة ١٩٨١ وأصبح لا يذكر سنة ١٩٨٣ ، ونفس التراجع حدث فيما يتعلق بالواردات ، فبعد أن ارتفعت نسبة واردات مصر من الهند ، الى اجمالى واردات الأولى ، من ٩ر٥٪ سنة ١٩٦٥ الى ٩ر٧٪ سنة ١٩٧٠ اتجهت هذه النسبة الى الانخفاض لتبلغ ٥ر٢٪ سنة ١٩٧٦ ، ثم ٣ر٠٪ سنة ١٩٨٣ ... وبالنسبة ليوغوسلافيا نجد أنه على الرغم من تذبذب نسب صادرات مصر اليها وارداتها منها ، الى اجمالى الصادرات والواردات المصرية ، بين الارتفاع والانخفاض ، الا أنها قد سجلت اتجاها عاما للانخفاض . فقد انخفضت النسبة الخاصة بالصادرات من ٨ر٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٥ر٢٪ سنة ١٩٦٧ ، ثم ارتفعت الى ٤ر٣٪ سنة ١٩٧٨ لتعود للانخفاض الى ١٪ سنة ١٩٨٣ . وسجلت النسبة الخاصة بالواردات ارتفاعا من ٨ر٢٪ سنة ١٩٦٠ الى ٤ر٣٪ سنة ١٩٦٧ ثم انخفضت الى ٨ر٢٪ سنة ١٩٧٨ واستمرت فى الانخفاض لتصل الى ٨ر١٪ سنة ١٩٨٣ .

حـ - ما تقدم يتضح عدم فعالية الاتفاق الثلاثى فى تحقيق أى توسع نسبى للتجـــارة فيما بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا ... فاذا ما اتخذنا اجمالى الصادرات واجمالى الواردات المصرية ، كأساس ، نجد أن المتوسط السنوى لنسبة صادرات مصر الى الهند قد انخفض من ٤ر٥٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٦٧ ، السابقة على الاتفاق ، الى ٣ر٢٪ خلال الفترة ٦٨ - ١٩٨٣ اللاحقة على الاتفـــاق . ونفس الملاحظة تنطبق على المتوسط السنوى لنسبة الواردات من الهنـــد ، اذ انخفضت من ٢ر٤٪ الى ٦ر٢٪ خلال نفس الفترتين . وذلك ما يصدق أيضا على تجارة مصر مع يوغوسلافيا ، فقد سجلت المتوسطات المماثلة انخفاضا من ٢ر٣٪ الى ٨ر١٪ بالنسبة لصادرات مصر اليها ، ومن ٥ر٢٪ الى ٨ر١٪ فيما يتعلـــق بواردات مصر منها .

د - ولكن اذا نظرنا الى تطور القيمة المطلقة لصادرات وواردات مصر من كلتـــا الدولتين نجد أنه بينما مالت صادرات مصر الى الهند الى التناقص حتى أصبحت لا تذكر فى السنتين ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ فان وارداتها من الهند اتجهت - رغم التذبذبات من سنة لأخرى - بصفة عامة الى التزايد ، وقد سجلت الفترة التالية للاتفاق معدلات أكبر لهذه الزيادة . وقد انعكس ذلك فى عجز ميزان مصـــر التجارى مع الهند فى معظم سنوات الفترة كلها ... أما عن الصادرات المصريـة ليوغوسلافيا فقد سجلت اتجاها عاما للتزايد - خاصة فى الفترة اللاحقة للاتفاق - ولكن التزايد فى واردات مصر من يوغوسلافيا كان أكثر أهمية مما أدى أيضا الـــى عجز فى الميزان التجارى لمصر مع يوغوسلافيا خلال معظم سنوات الفترة كلها .

هـ - ولاستكمال جوانب تحديد أهمية كل من الهند ويوغوسلافيا فى تجارة مصـــر الخارجية ، تنبغى الاشارة الى أهمية كل من الدولتين كشريك تجارى لمصر ، حيث

أن ذلك يتيح لنا أن ندخل فى الاعتبار درجة التركز أو الانتشار لتجارة مصر الخارجية ... ومن ثم فالجدول التالى (جدول رقم ٢) يوضح التغيير فى ترتيب كل من الدولتين بين الشركاء التجاريين لمصر خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠.

جدول رقم (٢)

ترتيب الهند ويوغوسلافيا بين الدول التى تتبادل معها مصر تجاريا

الفترة	ترتيب الهند بين الدول الأخرى		ترتيب يوغوسلافيا بين الدول الأخرى	
	كعميل لمصر	كمورد لمصر	كعميل لمصر	كمورد لمصر
٦٠-١٩٦٥	٥	٦	٩	١١
٦٥-١٩٧٠	٣	٥	١٠	١٣
٧٠-١٩٧٥	٦	٩	١٢	١٥
٧٥-١٩٨٠	٢١	١١	١٣	١٠

المصدر : مستخرج من البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

وكما هو واضح من أرقام هذا الجدول فان توقيع وتنفيذ الاتفاق الثلاثى بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا . لم يكن له أثر حميد فى تحسين مركز الدولتين الأخيرتين فى تجارة مصر الخارجية . فمن الملاحظ بصفة عامة تقهقر ترتيب الهند اعتبارا من الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ سواء كعميل لمصر أو كمورد لها ، بل ان السنوات التالية لسنة ١٩٨٠ شهدت اختفاء الهند من بين أهم الدول التى تتاجر معها مصر طبقا لما تظهره الاحصاءات المصرية ... أما عن يوغوسلافيا فان مركزها كعميل لمصر قد تراجع

بانتظام خلال الفترات المذكورة بالجدول ، وكمورد لمصر تراجع مركز يوغوسلافيا بانتظام خلال الفترات الواقعة بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٥ بينما سجلت الفترة ١٩٧٥ ـ ٨٠ تحسنا فى مركز يوغوسلافيا كمورد لمصر . وقد شهدت السنوات ٨٠ ـ ١٩٨٣ تحسنا فى مركز يوغوسلافيا كعميل لمصر (أصبح ترتيبها الحادى عشر) وثباتا فى مركزها كمورد لمصر .

التركيب السلعى للتجارة بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا (١)

يلاحظ بصفة عامة أن النسبة العظمى من الصادرات المصرية الى كل من الدولتين تتمثل فى سلع اولية وخامات . فأهم الصادرات المصرية الى يوغوسلافيا تتمثل فى القطن الخام والأرز وفوسفات الكالسيوم والبترول الخام والكتان ، بالاضافة الى بعض المنتجات نصف المصنعة كخيوط القطن والكتان وبعض المنسوجات القطنية . ولم تكن الأهمية النسبية لهذه الصادرات ثابتة خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٣ فمثلا البترول الخام برز كأهم الصادرات المصرية ليوغوسلافيا منذ سنة ١٩٧٦ بينما لم يكن يذكر قبل ذلك ، وأيضا خلال السنوات ٧٩ـ١٩٨١ احتل الألومونيوم الخام وقضبان الالومونيوم موقعا بين أهم الصادرات المصرية ليوغوسلافيا بينما لم تكن هاتان السلعتان ضمن هذه الصادرات قبل ذلك وأصبحتا لا تذكران بعد ذلك ... وعدم الانتظام هذا أشد وضوحا فيما يتعلق بصادرات مصر الى الهند . فقد كانت هذه الصادرات تتمثل بصفة رئيسية فى الأرز والقطن الخام والفوسفات حتى سنة ١٩٧٠ ولكن تراجعت أهمية صادرات الأرز فيما بين سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٦ الى أن توقف تصدير الأرز المصرى للهند تماما منذ سنة ١٩٧٧ . وأخذت صادرات القطن الخام المصرى الى الهند فى التراجع خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٨ ثم توقفت تماما منذ سنة ١٩٧٩ .

---

(١) انظر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية سنوات مختلفة .

كذلك شهدت الفترة نفسها اختفاء صادرات مصر من الفوسفات الى الهند واستمر الحال كذلك حتى سنة ١٩٨١ حين صدرت مصر بعضا من هذا الخام للهند ثم توقف ذلك ثانية بعد هذه السنة . ولم يحتل البترول الخام مكانا بين صادرات مصر للهند الا فى سنتى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ثم توقف بعد ذلك .

واذا كانت صادرات مصر الى الدولتين بصفة عامة لا تتصف بالتنوع ولا تتعدى عدد من صادراتها التقليدية الا أن وارداتها من كلتيهما متنوعة نسبيا وتشمل عددا من السلع المصنعة ونصف المصنعة كما أن استيراد مصر من هاتين الدولتين يتصف بانتظام ونمو نسبيين يفوق انتظام صادراتها اليهما . فواردات مصر من يوغوسلافيا تتجاوز الثلاثين سلعة ومجموعة سلعية ، ومن أهمها لحوم البقر وعجول الضأن وورق التبغ وعجين الفواكه والأخشاب وورق الحزم والتغليف والمحركات والمضخات وأجزائها وآلات وجرارات زراعية وأجهزة ومحولات كهربائية ولوازم توصيل وقطع التيار وسيارات وأتوبيسات وأجزاء وهياكل سيارات وقاطرات وكربونات الماغنسيوم والمواد الكيماوية ... أما واردات مصر من الهند فتقترب من ٣٤ سلعة ومجموعة سلعية ، ومن أهمها الشاى والصمغ (جملكة) .. وورق التبغ والمواد الكيماوية ومواد التلوين والدهانات ، ومطاط ومنتجاته وأكياس الجوت ومنسوجاته ومشغولات حديدية ومحركات بمكابس وأجزائها وآلات مختلفة ومولدات ومحركات كهربية وأجهزة كهربائية وهياكل وأجزاء سيارات وعربات لورى .

وكما هو واضح من التكوين السلعى لصادرات مصر الى كل من الهند ويوغوسلافيا وارداتها منهما ، فان هاتين الدولتين لا تمثلان على الاطلاق سوقا فعلية لأى من الصادرات المصرية المصنعة أو غير التقليدية ، فى حين أن مصر تمثل سوقا لكثير من الصادرات المصنعة ونصف المصنعة لكلتا الدولتين ... وذلك يعنى فى حقيقة الأمر أنه على الرغم من انتماء الدول الثلاث الى مجموعة دول عدم الانحياز ، وعضويتها فى مجموعة السبعة وسبعين التى تتبنى قضايا تنمية دول العالم الثالث وتسعى لخلق

نظام اقتصادى عالمى جديد ، الا أن نمط التبادل التجارى بين مصر وكل من الدولتين الأخرتين أشبه ما يكون بالنمط التقليدى للتبادل التجارى بين دولة متخلفة ، ودول متقدمة ، مع ما يعنيه ذلك من عدم التكافؤ فى توزيع المزايا المباشرة وغير المباشرة للتجارة فيما بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا ، فالتركيب السلعى لهذه التجارة أكثر فائدة للدولتين الأخيرتين مما هو بالنسبة لمصر . ومما يلفت النظر أن هذا الاتجاه قد تدعم بشكل ملحوظ منذ بدء العمل باتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث ، الأمر الذى يعنى أن هذا الاتفاق لم يحقق لمصر فائدة تذكر فى توسيع السوق الخارجية أمام صادراتها غير التقليدية أو صادراتها المصنعة ، بل ان السوق الهندية قد أغلقت أمام اثنتين من أهم الصادرات التقليدية المصرية (القطن والأرز) نتيجة اكتفاء الهند ذاتيا من هاتين السلعتين ... واذا كان الاتفاق قد ترتب عليه فائدة للتوسع التجارى ، فانها قد آلت الى كل من الهند ويوغوسلافيا ، فالفترة التالية على العمل بهذا الاتفاق قد شهدت زيادة فى درجة تنوع ، وقيمة ، صادرات كل منهما الى مصر .

كذلك فان استعراض تطور التبادل التجارى بين مصر وكل من الدولتين - على نحو ما تقدم - يكاد يؤدى بنا الى القول بأن الاتفاق الثلاثى بينهما ان لم يؤد الى انكماش أسواق كل من الهند ويوغوسلافيا فى وجه الصادرات المصرية فهو على الأقل لم يخلق أدوات ، ولم يهيىء مناخا ، تمنع من هذا الانكماش ناهيك عن زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه الأسواق من الصادرات المصرية ... أما عن الاتجاه العام لتزايد القيمة المطلقة لواردات مصر من كل من الدولتين ، فلا شك أن تفسيره الأساسى يكمن فى اعتماد مصر المتزايد على الاستيراد من العالم الخارجى ككل وفى جموح الزيادة فى الواردات بالأخص فى السنوات السبعينية (وهى تمثل أغلب الفترة اللاحقة للاتفاق).

ولا نعتقد أن تزايد واردات مصر من كل من الدولتين يمثل قدرا من تحقيق أهداف الاتفاق فى توسيع التبادل التجارى بين أطرافه الثلاثة . والدليل على ذلك هو تدهور الأهمية النسبية لهذه الواردات فى اجمالى الواردات المصرية (كما هو الحال بشأن الواردات من الهند) أو ثباتها على أفضل تقدير (كما هو الحال بشأن الواردات من يوغوسلافيا .

جملة القول اذا ، أن تطور التبادل التجارى بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا لا ينم عن أثر ايجابى للاتفاق الثلاثى فيما بينها ، لا فيما يتعلق بتوسيع التبادل التجارى بين مصر وكل من هاتين الدولتين ، ولا فيما يتعلق بتطوير هيكل هذا التبادل على نحو متكافئ بالنسبة لمصر فى علاقتها مع كل من الهند ويوغوسلافيا ، ولا فيما يتعلق بتوازن فى الميزان التجارى لمصر مع كل منهما . وذلك ما يثير تساؤلات عديدة حول تفسير هذه النتائج التى تتعارض مع الأهداف المعلنة التى يتبناها الاتفاق الثلاثى مما يستدعى تقييمه ، وكافة البروتوكولات الملحقة به ، لعلنا نجد اجابة عن هذه التساؤلات .

" الفصل الثانى "

تقييم اتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصـــادى بين مصر والهند ويوغوسلافيـا

يتمثل محور اهتمامنا ، فى هذا الفصل ، فى مراجعة الاتفاق الثلاثى ذاته منذ عقد لأول مرة ، وتجديداته والبرتوكولات والقوائم السلعية المرفقة به ، وذلك بهدف تقييم هذا الاتفاق من ثلاث زوايا رئيسية : الأولى ، مدى فعاليته فى تشجيع التبادل التجارى بين الدول الثلاث ، والثانية ، مدى ملاءمة قوائم السلع وتعديلاتها لاحتياجات كل من هذه الدول ، والثالثة ، المزايا المباشرة التى تترتب على الاتفاق وتوزيعها بين الدول الثلاث . وقبل تناول هذه الجوانب الثلاث بالتعليق ، يحسن أن نقدم لها بالتعريف بالاتفاق ذاته .

التعريف بالاتفاق والتطورات التى لحقته :

تم عقد اتفاقية " التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى " بين كل من مصر والهند ويوغوسلافيا فى ديسمبر عام ١٩٦٧ . على أن يسرى لمدة خمسة أعوام تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٦٨ . ويستهدف الاتفاق بصفة أساسية أمرين : أولهما : تنمية التبادل التجارى بين الدول الثلاث وتوسيع مجالاته ، وثانيهما : تنمية التعاون الاقتصادى بين هذه الدول . ويبدو أن الدول الثلاث بحكم وضعها كمؤسسين لحركة عدم الانحياز قد توخت أن يكون الاتفاق نواة لجذب الدول النامية لتنمية التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بينها ، فقد تضمن الاتفاق دعوة هذه الدول للانضمام اليه .

ومن بين ما تضمنه الاتفاق أيضا :

(١) فى مجال التبادل التجارى :

* تتبادل الدول المتعاقدة منح تخفيضات فى التعريفة الجمركية فيما بينها بنسبة ٤٠٪ من معدل الرسوم المعمول بها والتى تنطبق على الدول الأولى بالرعاية وتزداد نسبة التخفيض الى ٥٠٪ من هذه الرسوم فى نهاية فترة ١٢ شهر من تاريخ البدء فى تنفيذ الاتفاق .

* تلحق بالاتفاق قائمة عامة تحدد السلع التى تتمتع بالتخفيض الجمركى وتشمل هذه القائمة ٧٧ سلعة أهمها منتجات الحديد والصلب والألومونيوم والنحاس والمنتجات الزراعية والسلع الهندسية والأدوات الكهربائية والكيماويات والأدوية .

(٢) فى مجال التعاون الاقتصادى :

تم الاتفاق على أن تتعاون الدول الثلاث فى انتاج السلع الهندسية والكهربائية التى تشمل الجرارات ولمبات وصمامات المصدرة لأجهزة التليفزيون وعربات الركوب وأجزائها وقطع غيار السيارات والموتوسيكلات والمحركات الصغيرة والتروس والمعدات الكهربائية .

وفى ١٦ مايو ١٩٦٩ تم اضافة ٥٧ سلعة الى القائمة التى تسرى عليها التخفيضات الجمركية ، وبذلك أصبح عدد السلع التى تضمها هذه القائمة ١٣٤ سلعة . وقد تم تجديد الاتفاق بخطابات متبادلة فى عام ١٩٧٣ ليسرى لمدة خمس سنوات ثانية وأعيد التجديد فى مارس ١٩٧٨ وحتى نهاية مارس ١٩٨٣ ، ثم جدد الاتفاق للمرة الرابعة ليسرى حتى نهاية مارس ١٩٨٨ بيد أنه فى هذا التجديد تم الاتفاق على أن يسرى البرتوكول الذى يشمل القائمة المشتركة وملاحق الاتفاق لمدة ستة شهور حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣ وامتد العمل بهم ستة شهور أخرى حتى ٣١ مارس ١٩٨٤ .

وفى مارس ١٩٨٤ تم عقد اللجنة المشتركة للاتفاق الثلاثى ، ووقعت الـــدول الثلاث برتوكولا لتجديد سريان العمل بالقوائم السلعية بعد تعديلها باضافة ١٤ سلعـة جديدة وذلك لتسرى حتى ٣١ مارس ١٩٨٨ وهو موعد انتهاء التجديد الحالى للاتفـاق برمتـــه .

وجدير بالملاحظة أنه وان كان الاتفاق الذى نحن بصدده يسعى الى تشجيـــع التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين أطرافه الثلاثة . الا أن ذلك لا ينفى وجـــود اتفاقات وترتيبات ثنائية بين مصر من جهة وكل من الهند ويوغوسلافيا من جهة أخـــرى ، وتتبنى هذه الاتفاقات والترتيبات أهدافا مماثلة أو تسعى لتذليل ما قد يعترض التبـادل بين طرفيها من صعوبات .

وهكذا نجد أن العلاقات التجارية بين مصر والهند خضعت ، بخلاف الاتفـــاق الثلاثى ، لعدد من الاتفاقات والبرتوكولات منذ بداية الخمسينيات وحتى الآن . فقبـــل عام ١٩٥٣ كانت التجارة بين مصر والهند تقوم على أساس الدفع بالعملات الحـــرة ، وفى ٨ يوليو ١٩٥٣ أبرمت الدولتان اتفاقا للتجارة يتجدد سنويا . وينص علـــى أن تدفع الهند ٦٠٪ من قيمة وارداتها من مصر بالعملات الحرة والـ ٤٠٪ الباقيـــة بالروبية الهندية التى كانت تستخدم لاستيراد منتجات هندية مختلفة . وفى أكتوبـــر ١٩٦١ عقدت الدولتان أول صفقة متكافئة (١) لتبادل السلع بينهما ، على أن تتم تسوية المدفوعات بينهما بالروبية الهندية وذلك بموجب بروتوكول يتجدد سنويا لكى يتم تحديد

---

(١) تقوم فكرة الصفقات المتكافئة على مبدأ المقايضة المقيدة ، أى تبادل سلع محـــددة بسلع أخرى محددة . ومن ثم يفترض أنه عند ما تأخذ دولتان بمبدأ الصفقات المتكافئة أن تحدد كل منهما السلـــع التى تصدرها للأخرى وفقا لهذا المبدأ على أســـاس تكافؤ - أو تعادل - أسعار السلع ومنافعها بالنسبة لكل من الدولتين .

السلع التى يتم تبادلها فى نطاق الصفقات المتكافئة . وفى أكتوبر ١٩٧٧ تحولت مصر الى نظام التبادل التجارى مع الهند على أساس الدفع بالعملات الحرة . وذلك بموجب اتفاق للتجارة تم توقيعه بين الدولتين فى هذا الشأن . أما العلاقات بين مصر ويوغوسلافيا فينظمها هى الأخرى ، وبخلاف الاتفاق الثلاثى ، بعض الاتفاقات الثنائية ، فهناك اتفاق التجارة الذى وقعته الدولتان منذ سنة ١٩٥٧ وجارى العمل به حتى الآن . وفى عام ١٩٦٢ تم عقد اتفاق للدفع استهدف تدبير التمويل للسلع التى تصدرها كل من الدولتين للأخرى ، واستمر العمل بهذا الاتفاق ساريا حتى عام ١٩٧٠ حين تم الغاؤه بناء على طلب الحكومة اليوغوسلافية . أما عن التعاون الاقتصادى بين مصر ويوغوسلافيا فينظمه اتفاق وقع سنة ١٩٦١ ويتضمن تشكيل لجنة للتعاون الاقتصادى تجتمع مرة كل عام فى عاصمتى احدى الدولتين بالتبادل وقد عقدت الدورة السادسة عشر لهذه اللجنة فى بلجراد فى ديسمبر ١٩٨٤ .

ذلك هو الاطار العام للاتفاقات التى تنظم التجارة والتعاون الاقتصادى سواء بين الدول الثلاث ، مصر والهند ويوغوسلافيا ، أو بين مصر وكل من الدولتين . وفى ضوء هذا الاطار نحاول فيما يلى أن نقيم الاتفاق الثلاثى بين هذه الدول مركزين اهتمامنا على التبادل التجارى وتاركين أمر التعاون الاقتصادى للفصل الثالث ، وكما سبق أن أشرنا فان هذا التقييم ينصب على جوانب ثلاثة : مدى فعالية الاتفاق فى تشجيع التبادل التجارى ، مدى ملاءمة قوائم السلع لاحتياجات الدول الثلاث ، والمزايا المباشرة التى تترتب على الاتفاق وتوزيعها بين الدول الثلاث .

أولا : مدى فعالية الاتفاق فى تشجيع التبادل التجارى بين الدول الثلاث :

واضح من مسمى الاتفاق أن التوسع التجارى أحد هدفين رئيسيين لهذا الاتفاق . واذا ما حاولنا أن نحدد للتوسع التجارى مفهوما منه نشتق بعض المعايير لتقييم مدى نجاح الاتفاق فى تحقيق هذا الهدف . يمكن القول أن هذا المفهوم له بعدين أساسيين رأسى وأفقى . فالتوسع التجارى رأسيا يعنى زيادة حجم وقيمة السلع محل التبادل حال اتخاذ هذا التوسع هدفا لسياسة ما ، أو لاتفاق ما . والتوسع التجارى أفقيا يعنى زيادة درجة تنوع وتعدد السلع محل التبادل عما كان عليه الحال حين اعتبار التوسع التجارى هدفا لسياسة ما ، أو لاتفاق ما ، على أن يقترن بذلك زيادة حجم وقيمة التبادل التجارى ككل . وعلى الرغم من أن توفر أحد هذين البعدين (الرأسى أو الأفقى) فى مسار العلاقات التجارية بين دولتين أو أكثر ، يعنى أن هناك توسعا تجاريا بين هذه الدول ، الا أنه حيث تنتمى هذه الدول الى مجموعة البلاد الآخذة فى النمو ، والتى تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية مطلبا رئيسيا لها ، فان مفهوم التوسع التجارى فى علاقات التبادل بين مثل هذه الدول لا بد وأن يستجمع البعدين الرأسى والأفقى .

فالتوسع التجارى الرأسى ، وهو يعنى زيادة حجم وقيمة السلع محل التبادل الفعلى ، وان كان ذلك مطلوبا ، الا أنه ينصرف فى النهاية الى تعزيز الوضع الراهن للتخصص وتقسيم العمل الدوليين وعرقلة قوى تغيير هذا الوضع . وما من شك أن الدول الآخذة فى النمو ترغب فى هذا التغيير ، وبالتالى فان البعد الأفقى فى التوسع التجارى ، سواء بين هذه الدول وبعضها أو بينها وبين الدول المتقدمة ، يصبح ضرورة لازمة حتى تتسق تنمية التبادل التجارى الخارجى لهذه الدول مع أهدافها فى التنمية الاقتصادية وفى تغيير الوضع الراهن للتخصص وتقسيم العمل الدوليين .

وفى ضوء هذا المفهوم عن طبيعة التوسع التجارى اللازم فى حالة الدول الآخذة فى النمو ، يمكن القول أن الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا معدوم الفعالية فى تنمية الصادرات المصرية الى كل من السوقين الهندى واليوغوسلافى ، فلم يترتب عليه زيادة تذكر فى الصادرات المصرية الى السوق الهندية ، بل ان الصادرات المصرية الى تلك السوق اتجهت للانخفاض حتى العدم فى الفترة التالية على العمل بهذا الاتفاق (راجع جدول رقم ١) ، فضلا عن استغناء الهند عن البنود الرئيسية من تلك الصادرات . أما عن الصادرات المصرية للسوق اليوجوسلافية قد أظهرت اتجاها غير منتظما للتزايد فى الفترة اللاحقة للاتفاق بالمقارنة بالفترة السابقة عليه ، بيد أنه بمراجعة تطور التركيب السلعى لهذه الصادرات يلاحظ أن هذه الزيادة تمثل فى أغلبها توسعا رأسيا (أى زيادة حجم وقيمة الصادرات المعتادة) فى حين أن التوسع الأفقى فيها (بزيادة درجة تنوعها) كان محدودا للغاية .

ويبدو أن كلا من الهند ويوغوسلافيا قد استأثرتا بالنصيب الأكبر من التوسع التجارى الذى حدث فى الفترة اللاحقة للعمل بالاتفاق الثلاثى ، فقد لوحظ أن صادرات كل منهما الى مصر قد زادت حجما وقيمة ونوعا بالمقارنة بالفترة السابقة على توقيع الاتفاق [1] . وذلك توسع تجارى ايجابى بالنسبة لهاتين الدولتين ، ولكن قد يكون من قبيل المبالغة أن نرده الى فعالية الاتفاق المشار اليه ، فالواقع أن تنوع صادرات كل من الدولتين الى مصر وزيادتها حجما ونوعا فى الفترة اللاحقة للاتفاق انما يعزى بصفة أساسية الى الزيادة السريعة والمتلاحقة للواردات المصرية من العالم الخارجى بصفة عامة .

---

(١) راجع جدول رقم ( ) فيما تقدم ، وأيضا " النشرة الشهرية للتجارة الخارجية " التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ويعزز من هذا التفسير أن نشير الى ما سبق وأوضحناه عن اتجاه الأهمية النسبية للتبادل التجارى بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا ، فى مجموع تجارة مصر الخارجية ، الى الانخفاض خصوصا فى الفترة اللاحقة للعمل بالاتفاق الثلاثى بينها .

نخلص مما تقدم الى أن " اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى " كانت ، ولا زالت ، محدودة الفعالية فى تحقيق التوسع التجارى بين الدول الثلاث ، بل ان هذه الفعالية تكاد تكون معدومة بالنسبة للصادرات المصرية الى كل من الهند ويوغوسلافيا . وتفسير أسباب ذلك يكمن فيما سبق أن أشرنا اليه من أسباب ثلاثة أساسية لعدم تحقيق أى اتفاق لهدفه فى زيادة التبادل التجارى بين أطرافه ، وتتمثل هذه الأسباب فى :

(١) عقد الاتفاق على غير أساس من الدراسات الواقعية والوافية . وذلك ما ينطبق على الاتفاق الثلاثى محل اهتمامنا فى هذه الدراسة . فمن الواضح أن هذا الاتفاق وان تعلق بأمور اقتصادية الا أن دوافعه سياسية بالدرجة الأولى ، فالدول الثلاث مصر والهند ويوغوسلافيا ، مؤسسة حركة عدم الانحياز ، ولعلها أرادت أن تترجم تضامنها السياسى الى تضامن اقتصادى غير أنه فاتها أن تقوم بدراسات جادة لاحتمالات ومجالات نجاح هذا التضامن (يؤيد ذلك خلو الاتفاق — فى ديباجته وصلبه — من أى اشارة الى دراسات اقتصادية سبقت الاتفاق وتبرره) .

(٢) كذلك فان خطأ انتخاب الأدوات التى يتبناها الاتفاق ، أو عدم كفاية هذه الأدوات ، يعد سببا رئيسيا لعدم نجاح هذا الاتفاق فى تحقيق أهدافه فى تنمية التبادل التجارى . وذلك ما ينطبق أيضا على الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا . فلا شك لدينا فى عدم كفاية أى نسبة تخفيضات فى الرسوم الجمركية لتشجيع التبادل التجارى بين أطراف الاتفاق ، فقد رأينا من متابعة

تطور التبادل التجارى بين الدول الثلاث أن الفترة اللاحقة للعمل بالاتفاق لم تشهد توسعا فى هذا التبادل يعزى الى الاتفاق ذاته ، وذلك ما يشير الى قصور أساسى فى الاعتماد فقط على تخفيض الرسوم الجمركية . فقد أقرت الدول الثلاث تخفيضات متبادلة فى هذه الرسوم (بنسبة ٥٠٪) كسبيل وحيد لتشجيع التبادل التجارى بينها دون أن تقترب من مناقشة خلق نوع من التخصص وتقسيم العمل بينها ، فى حين أن تخفيض الرسوم الجمركية لا يعد سبيلا فعالا لزيادة التبادل التجارى الا اذا اقترن بالاتفاق على نوع من التخصص وتقسيم العمل يستهدف استغلال موارد أطراف الاتفاق على أفضل وجه ويحد من التنافس الضار بين الأنشطة الانتاجية فى اقتصاديات هذه الأطراف . كذلك انتقصت فعالية تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الثلاث لأسباب اضافية ، منها أن كلا من هذه الدول قد توخى فى تحديد القائمة المشتركة للسلع التى يسرى عليها التخفيض ألا تشمل ـ بقدر الامكان ـ سوى الواردات التى تكون رسومه الجمركية عليها منخفضة أصلا ، وذلك حرصا على عدم تأثر حصيلة الجمارك سلبيا بالاتفاق . وبالاضافة الى ذلك فان أطراف الاتفاق لم تعالج أدوات الحماية الأخرى التى من شأنها تقييد التجارة وتوءتى نفس آثار التعريفة الجمركية فى هذا الصدد . وذلك ما يؤدى بنا الى السبب الثالث لعدم فعالية الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا فى تنمية التبادل التجارى بينهما .

(٣) تحايل أطراف الاتفاق على أدواته واجراءاته بحيث تنعدم ، أو تقل ، فعاليتها ، وذلك ما نلمسه بالنسبة للاتفاق المصرى الهندى اليوغسلافى فمن خلال بعض الأمثلة والمؤشرات . فقد ذكرنا حالا أن الاتفاق لم يعالج استخدام أحد أطرافه أو جميعها ، لأدوات أخرى ـ بخلاف التعريفة الجمركية ـ من شأنها تقييد التجارة ، وهكذا نجد أن الطريق ترك مفتوحا لفرض أنواع أخرى من الرسوم

المحلية ورسوم الاستهلاك على الواردات من أحد أطراف الاتفاق مما يعرقل التوسع فيها . وأبرز مثال على ذلك ما تفرضه الهند من رسوم اضافية على خام ومنتجات الالومونيوم المستوردة تبلغ ٣٥٪ من قيمتها ولذلك أثر معوق لصادرات مصر من الالومونيوم الى الهند . كذلك قد يعمد طرف الى التشدد فى مواصفات غير جوهرية ، يتطلب توفرها فى الواردات من طرف آخر ، ومثال ذلك تعثر تصدير ٩٤ ألف طن من " اليوريا " من مصر الى الهند بسبب اصرار الجانب الهندى على التعبئة فى عبوات من البروبلين بدلا من العبوات المتاحة محليا فى مصر . وأيضا قد يتعثر تحقيق تنمية التبادل التجارى بين طرفين أو أكثر من أطراف الاتفاق ، بسبب عدم الاتفاق على وسيلة تسوية المدفوعات ، اما عن طريق المقاصة أو عن طريق الدفع بعملة مقبولة من الطرفين ، الناتجة عن هذا التبادل ومثال ذلك اصرار الهند فى أواخر السبعينيات على اقتضاء المستحقات المتراكمة لها على مصر (بلغت حوالى ٧ مليون دولار فى نهاية نوفمبر ١٩٨٤) بسلع تعتبرها مصر دولارية (أى مصدرا لحصيلة موكدة بالدولار) مثل الالومنيوم والبترول ، مما أدى منذ سنة ١٩٧٩ الى عدم سداد مصر لأية مبالغ من حساب التصفية الذى ترتب على تحول التعامل بين مصر والهند الى العملات الحرة منذ سنة ١٩٧٧ . هذه أمثلة توضح تحايلا ، أو عدم التزام ، من جانب طرف أو أكثر بروح وأهداف الاتفاق الثلاثى موضع البحث وهو ما يعرقل التوسع التجارى بين أطرافه .

ثانيا : مدى ملاءمة قوائم السلع لاحتياجات أطراف الاتفاق :

أشرنا فيما تقدم الى أن اتفاق " التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى " بين مصر والهند ويوغوسلافيا ، ألحقت به قائمة مشتركة بالسلع التى يسرى عليها التخفيض فى الرسوم الجمركية ، والواقع أن هذه القائمة المشتركة بدأت ، حين توقيع الاتفاق فى ديسمبر ١٩٦٧ ، بسبعة وسبعون سلعة ومجموعة سلعية ، ثم فى مايو ١٩٦٩ أضيفت اليها قائمة ثانية تحتوى ٥٧ سلعة ومجموعة سلعية ليصبح مجموع السلع التى تتضمنها القائمة العامة ١٣٤ سلعة ومجموعة سلعية ، وارتفع هذا العدد الى ١٤٨ سلعة ومجموعة سلعية بموجب البروتوكول الذى وقع بين الدول الثلاث فى مارس ١٩٨٤ ... وبطبيعة الحال فان البنود التى تتضمنها القائمة المشتركة للسلع تتحدد فى ضوء اقتراحات كل من أطراف الاتفاق الثلاثة ويفترض أنها تلائم احتياجات هذه الأطراف بقدر من التكافؤ بين احتياجات كل طرف سواء فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد .

بيد أن هناك مؤشرات توضح أن هذه القائمة محدودة الأثر فى تلبية هذه الاحتياجات من جهة ، كما أنها ـ من جهة أخرى ـ لا تحقق تكافؤا بين أطراف الاتفاق فى الحدود الضيقة التى تلائم فيها بعض بنود القائمة احتياجات أطراف الاتفاق . ولعل أهم هذه المؤشرات أن نتتبع نسبة الصادرات والواردات الخاضعة للاتفاق الى اجمالى الصادرات والواردات المتبادلة بين أطراف هذا الاتفاق . ولكن قبل أن نفعل ذلك ، قد يكون من المناسب أن نتناول فكرة القائمة المشتركة ذاتها بالتعليق .

فقد أخذت الدول الثلاث أطراف الاتفاق بقائمة مشتركة تلحق بالاتفاق وتسرى عليها التخفيضات الجمركية المنصوص عليها به . ومضمون ذلك أن أى سلعة تدخل ضمن هذه القائمة يسرى عليها التخفيض الجمركى بغض النظر عما اذا كانت تصدر

بواسطة مصر أو الهند أو يوغوسلافيا الى كل من الدولتين الأخرتين ، وفى ذلك اهدار لاحتمالات قيام تخصص (ولو جزئى) بين الدول الثلاث على نحو يحقق لها الاستفادة من مبدأ المزايا النسبية . ولتوضيح ذلك نشير الى أنه عند تحديد سلع القائمة المشتركة وتعديلاتها فان كلا من أطراف الاتفاق يقترح تضمين السلع التى يتمتع فيها بميزة نسبية ، حالة أو متوقعة ، ويرى ضرورة تنمية صادراته منها (وذلك بافتراض أن هذه الأطراف تجرى دراسات كافية لهذا الغرض) ، وعندما يتفق على بلورة هذه المقترحات فى قائمة مشتركة يصبح من حق أى طرف تصدير أى سلعة داخل القائمة الى الطرفين الآخرين والمتمتع بالتخفيض الجمركى بغض النظر عما اذا كان هذا الطرف هو الذى اقترح أصلا تضمين هذه السلعة أم لا . الأمر الذى يعنى أن أسلوب القائمة المشتركة يخلق نوعا من التنافس وليس التعاون . بين أطراف الاتفاق وليس هناك من الناحية الموضوعية ما يضمن أن هذا التنافس يستند الى اختلاف المزايا النسبية بين أطراف الاتفاق أو الى الاستغلال الأمثل لمواردها مجتمعة أو منفردة ... ومن أمثلة الآثار السلبية لمثل هذا الأسلوب نذكر أنه على الرغم من أن الألومونيوم من سلع القائمة المشتركة التى تتمتع بالتخفيض الا أن الهند عمدت مؤخرا الى تعويق صادرات مصر منه الى السوق الهندية بفرض رسوم داخلية (حوالى ٣٥٪) والسبب فى ذلك أن الهند تتجه الى تنمية صناعة الألومونيوم بها وتسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى منه ، ولا شك أنها حين تحقق ذلك سوف يمكنها تصديره لأى من مصر أو يوغوسلافيا مع التمتع بالاعفاء الجمركى مما يشكل منافسة لصناعة الألومونيوم المصرية .

وبناء على ذلك نخلص الى أن أسلوب القائمة المشتركة التى تسرى عليها التخفيضات الجمركية ، أسلوب غير مناسب لكى توتى التخفيضات الجمركية ثمارها فى خلق وتدعيم تعاون بين الدول الثلاث ، ومن ثم نرى أنه من الأفضل ، فى حالة تجديد

الاتفاق محلى اهتمامنا هنا ، أن نستبدل القائمة المشتركة بثلاث قوائم مخصصة ، واحدة لصادرات كل من أطراف الاتفاق الى الطرفين الآخرين ، على أن تقوم هذه الأطراف بدراسات متعمقة لتحديد الصادرات الحالية والمحتملة التى يتمتع ، أو يحتمل أن يتمتع ، فيها كل طرف بمزايا نسبية حقيقية ، ولضمان التكافؤ فى التبادل التجارى بين الأطراف الثلاث يجب أن تتعاون فيما بينها لتحقيق توازن فى توزيع المزايا النسبية .

ننتقل الآن ، فى مجال الحكم على درجة ملاءمة قوائم السلع لاحتياجات أطراف الاتفاق ، الى محاولة التعرف على نسبة الصادرات والواردات الخاضعة للاتفاق الى اجمالى الصادرات والواردات المتبادلة بين هذه الاطراف ..

فاذا ما أعتبرنا التبادل التجارى بين الدول الثلاث ، من زاوية مصر ، يمكن أن نوضح ، فى الجدول رقم (٣) ، نسبة الصادرات والواردات المصرية الخاضعة للاتفاق الى اجمالى صادرات مصر وارداتها من كل من الهند ويوغوسلافيا خلال بعض السنوات اللاحقة للعمل بالاتفاق .

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية لتجارة مصر الخاضعة للاتفاق الثلاثى الى اجمالى تجارتها مع كل من الهند ويوغوسلافيا

السنة	التجارة مع الهند		التجارة مع يوغوسلافيا	
	% من اجمالى الصادرات الى الهند	% من اجمالى الواردات من الهند	% من اجمالى الصادرات الى يوغوسلافيا	% من اجمالى الواردات من يوغوسلافيا
١٩٦٩/٦٨	٢٠٪	١٧٪	١٥٪	٥٣٪
١٩٧٠/٦٩	٢٩٪	٣١٪	٦٨٪	٢٨٪
١٩٧١/٧٠	٢٠٪	٣٤٪	٥٧٪	٥٠٪
١٩٧٢/٧١	١٧٪	٣٣٪	٣٨٪	٣٨٪
١٩٧٦/٧٥	٥ر٪	١٣٪	٢٣٪	٢٨٪
١٩٧٧/٧٦	١ر٪	١٨٪	٤٠٪	١٩٪
١٩٧٨/٧٧	ـ	٣٩٪	٢٤٪	٢٣٪

المصدر : وزارة الاقتصاد ، التمثيل التجارى

ـ نسبة أقل من ١ر٠٪

يلاحظ من هذا الجدول ، بصفة عامة ، أن القائمة المشتركة لا تغطى سوى نسبة متواضعة من صادرات مصر الى الهند ، حيث أقصى ما وصلت اليه هذه النسبة (خلال السنوات المذكورة بالجدول) ٢٩٪ سنة ١٩٧٠/٦٩ ولكنها اتجهت الى الانخفاض الحاد حتى أصبحت لا تذكر سنة ١٩٧٨/٧٧ . أما عن النسبة التى

تغطيها القائمة المشتركة من واردات مصر من الهند فهى بصفة عامة أكثر ارتفاعا وتظهر اتجاها عاما للتزايد ، غير أنه على الرغم من بلوغ هذه النسبة ٣٩٪ سنة ١٩٧٨/٧٧ الا أنها لا زالت توضح محدودية فاعلية القائمة المشتركة فى تلبية احتياجات مصر من الواردات الهندية ، ومن ثم فى تشجيع الصادرات الهندية الى السوق المصرية ...

وفيما يتعلق بتجارة مصر مع يوغوسلافيا ، يلاحظ بصفة عامة أن درجة ملاءمة القائمة المشتركة لاحتياجات البلدين مرتفعة نسبيا (بالمقارنة بالتجارة بين مصر والهند) حيث أقصى نسبة لصادرات مصر الخاضعة للاتفاق بلغت ٦٨٪ سنة ١٩٧٠/٦٩ ورغم اتجاهها العام للانخفاض الا أنها كانت فى حدود ٢٤٪ سنة ١٩٧٨/٧٧ . وبالنسبة لواردات مصر من يوغوسلافيا فأقصى نسبة للواردات التى يغطيها الاتفاق بلغت ٥٣٪ سنة ١٩٦٩/٦٨ ، وبعد تردد هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض وصلت الى ٢٣٪ سنة ١٩٧٨/٧٧ .

واذا كانت القائمة المشتركة محدودة الفاعلية فى تشجيع الصادرات الهندية الى السوق المصرية فانها منذ سنة ١٩٧٦/٧٥ ، أصبحت شبه معدومة الفائدة فى تشجيع الصادرات المصرية الى السوق الهندى ، بينما نجد أن هذه القائمة لها فعالية نسبية أكبر فى تشجيع الصادرات المصرية الى السوق اليوغوسلافى عنها فى تشجيع الصادرات اليوجوسلافية الى السوق المصرى ... ورغم هذه المفارقات يمكن القول أن الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٨ قد شهدت تراجعا واضحا فى درجة ملاءمة القائمة المشتركة لاحتياجات التجارة المتبادلة بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا .

ثالثا : المزايا المباشرة وغير المباشرة التى تترتب على الاتفاق :

للتبادل التجارى بين الدول المختلفة مزايا وعيوب ، وفى دراستنا هذه نغض النظر عما لهذا التبادل من عيوب ، ليس لعدم أهمية دراستها وانتهاج سبل تلافيها وانما لأن الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (وهو موضوع دراستنا الحالية) يفترض أنه يفتح بابا لأن يحقق التبادل التجارى مزايا لأطرافه الثلاثة أو على الأقل لا يضر بأى منها ... ومن ثم فان توجيه الاهتمام الى مزايا التبادل التجارى يكشف عن أن هذه المزايا يمكن تقسيمها الى نوعين [1] :

- مزايا مباشرة :

وترتبط بصفة مباشرة بالسلع محل التبادل ، ومن ثم فمجال تحقيقها هو علاقات الانتاجية والعلاقات السعرية الخاصة بانتاج وتبادل هذه السلع ، فضلا عن أى مزايا أخرى تتعلق بمعاملة هذه السلع جمركيا واداريا ... ومن أمثلة المزايا المباشرة المرتبطة بعلاقات الانتاجية أن يترتب على التبادل التجارى الخارجى اتساع نطاق السوق ومزيد من التخصص وتقسيم العمل فيؤدى ذلك لارتفاع الانتاجية ، ومن ثم انخفاض تكلفة الانتاج الحقيقية لوحدة السلع محل التبادل . ومن أمثلة المزايا المباشرة المرتبطة بالعلاقات السعرية أن يقترن التبادل التجارى الخارجى بتحسن فى معدلات التبادل الصافية ، أى تحسن الرقم القياسى لأسعار الصادرات بالنسبة للرقم القياسى لأسعار الواردات ، ومن أمثلة المزايا المباشرة المرتبطة بالمعاملة الجمركية والمعاملة الادارية تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود الادارية مما يساعد على انسياب الصادرات المتبادلة بين الدول .

---

(١) انظر Salah Mahmoud Abd-El-Hai: Les Termes de L'echange factoriels du Tiers Monde
These d'Etat-Univ. Paris II. 1981 p.p.4-5

- مزايا غير مباشرة :

وترتبط بصفة غير مباشرة بالسلع محل التبادل ، ومن ثم تنصرف هذه المزايا الى ما يترتب على هذه السلع من آثار انمائية على الاقتصاد القومى ... وفى ضوء هذا المفهوم يمكن أن يكون للصادرات وللواردات آثارا انمائية على الاقتصاد القومى من خلال زيادة معدل استغلال وتوظيف الموارد عن طريق توفر الأسواق الخارجية من جهة ، وعن طريق توفير مقومات للتنمية من جهة أخرى .

فى ضوء هذا المفهوم لمزايا التبادل التجارى ، يمكن القول أن الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا لا يحقق من المزايا المباشرة سوى ما يتعلق بجانب من المعاملة الجمركية ، هو تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠٪ على سلع القائمة المشتركة الملحقة بالاتفاق . وهنا نلاحظ أن الاتفاق محدود الفعالية من هذه الناحية ، فمن جهة هذا التخفيض لا يمس سوى نسبة محدودة من اجمالى التبادل بين أطراف الاتفاق الثلاثة ، وقد سبق وأشرنا الى ذلك فيما يخص تبادل مصر مع كل من الهند ويوغوسلافيا ... ومن جهة أخرى نلاحظ عدم التكافؤ فى توزيع هذه الميزة بين الأطراف الثلاثة ، وذلك ما يترتب على انعدام التوازن فى التبادل التجارى بين الدول الثلاث ، وبالذات من السلع الخاضعة للاتفاق . فاذا ما ركزنا النظر على التبادل بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا ، نلاحظ أن الميزان التجارى يميل لصالح هاتين الدولتين ، مما يعنى أن مصر تستورد من كل منهما أكثر مما تصدر الى أى منهما ، ويسرى ذلك سواء على السلع الخاضعة للاتفاق أو على السلع الأخرى ... ولا تتوفر لنا أرقام تفصيلية عن استفادة الدول الثلاث من الاعفاءات الجمركية طبقا للاتفاق ، وفى حدود ما هو متاح لدينا من هذه الأرقام يمكن الاشارة الى بعض التقديرات . فبناء على بيانات من مصلحة الجمارك والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ويقدر أن اجمالى التخفيضات الجمركية التى استفادت بها صادرات الهند الى مصر بلغت ٩٩٤

ألف جنيه سنة ١٩٨٠ ، وارتفعت الى ١٧٦٥ ألف جنيه سنة ١٩٨١ فى حين أن التخفيضات الجمركية التى استفادت بها صادرات مصر الى الهند لم تتعد تسعة آلاف جنيه سنة ١٩٨٠ ، وارتفعت الى عشرون ألفا من الجنيهات سنة ١٩٨١ ... وتشير نفس التقديرات الى أن صادرات يوغوسلافيا الى مصر استفادت من تخفيضات جمركية بلغت ١٤٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٨٠ ، ارتفعت الى ٦١١٨ ألف جنيه سنة ١٩٨١ ، فى حين أن التخفيضات الجمركية التى استفادت بها صادرات مصر الى يوغوسلافيا لم تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٨٠ ، ارتفعت الى ٣٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٨١ .

وفى تقدير آخر (وزارة الاقتصاد . التمثيل التجارى) أن الانخفاض السنوى فى الحصيلة الجمركية لمصر ، نتيجة الاتفاق الثلاثى ، يبلغ فى المتوسط ٥ مليون جنيه مصرى بينما الحصيلة الجمركية فى كل من الهند ويوغوسلافيا لا تتأثر - نتيجة الاتفاق - الا بانخفاض سنوى فى المتوسط قيمته حوالى ربع مليون جنيه مصرى .

واضح من مقارنة هذه التقديرات أن المزايا الجمركية التى تستفيد بها صادرات كل من الهند ويوغوسلافيا فى السوق المصرية تفوق المزايا الجمركية التى تستفيد بها صادرات مصر الى كل منهما . وبتعبير آخر فان انخفاض الحصيلة الجمركية لمصر - نتيجة الاتفاق - أكبر بكثير من انخفاض الحصيلة الجمركية لكل من الهند ويوغوسلافيا .

وذلك قد يكون مدعاة لعدم ارتياح السلطات المالية فى مصر لهذا الاتفاق ، باعتبار أن هذه السلطات مسئولة عن جباية الايرادات العامة ، والرسوم الجمركية أحد عناصرها الرئيسية . بيد أننا نرى ضرورة تقييم الاتفاق بطريقة شاملة ، أى بعدم الاقتصار على جانب مزاياه ، أو مثالبه ، المباشرة ، وانما يجب أن نأخذ فى الاعتبار أيضا ما قد يكون للاتفاق من مزايا غير مباشرة ، وبالذات الآثار الانمائية للتبادل التجارى بين أطراف هذا الاتفاق ... ومن هذه الزاوية يمكن القول أن الآثار الانمائية لصادرات

مصر الى كل من الهند ويوغوسلافيا محدودة جدا ، ان لم يكن سلبية ، نظرا لأن هذه الصادرات تتمثل أساسا فى خامات أولية ، فى حين أن استخدام هذه الخامات فى الاقتصادين الهندى واليوغوسلافى يولد آثارا انمائية ملموسة لكل من الدولتين . واذا نظرنا الى واردات مصر من كل منهما نجد أنها تحوى كثيرا من السلع نصف المصنعة ومن العدد والآلات وأجزائها ووسائل النقل ، ولا شك أن مثل هذه الواردات لها آثار انمائية ايجابية بالنسبة لمصر ، غير أن ذلك لا يجب أن يغفل حقيقة أن انتاج مثل هذه السلع يولد آثارا انمائية ـ ربما تكون أكثر أهمية من الناحية النسبية ـ فى الاقتصاد القومى لكل من الهند ويوغوسلافيا .

وحاصل ما تقدم أن توزيع المزايا المباشرة وغير المباشرة ، المرتبطة بالاتفاق الثلاثى ، فى صالح كل من الهند ويوغوسلافيا بالدرجة الأولى ، بينما استفادة مصر من هذا الاتفاق محدودة جدا . وبطبيعة الحال فان هذه النتيجة غير المتوازنة هى مسئولية مصر بصفة أساسية ، فتخلف هيكل الصادرات المصرية وقصور الجهود المصرية لتنمية صادرات صناعية وغير تقليدية الى كل من السوقين الهندى واليوغوسلافى يعتبران جوهر الأسباب التى تفسر هذا التوزيع غير المتكافىء لنفع التبادل التجارى بين الدول الثلاث سواء داخل نطاق الاتفاق أو خارجه . بيد أنه كان من الممكن التخفيف من عدم التكافؤ هذا لو توفرت لدى الدول الثلاث ارادة خلق تعاون اقتصادى فعال فيما بينها ، ولو أحسنت انتخاب وسائل ومجالات هذا التعاون . وتلك بلا شك مسئولية الدول الثلاث ، فالى أى حد نجحت هذه الدول فى تحمل هذه المسئولية ؟ ذلك ما سنحاول الاجابة عليه فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

"الفصل الثالث"

التعاون الاقتصادى بين أطراف الاتفـــاق

ذكرنا فى مستهل هذه الدراسة أن التعاون الاقتصادى هو الهدف الرئيسى الآخر لاتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا بينما الهدف الأول هو التوسع التجارى ... وما من شك فى أن التعاون الاقتصادى مطلوب بين الدول النامية ، وبالذات بين مؤسسى حركة عدم الانحياز ، غير أن هذه الدول ينبغى أن تكون على وعى تام بطبيعة هذا الهدف ومتطلبات تحقيقه بنجاح . فالتعاون الاقتصادى كهدف أكثر شمولا من كثير من الأهداف الأخرى التى تتوخاها الدول فى اتفاقيات التجارة والدفع ، بل ان نجاح هذه الاتفاقيات فى تحقيق أهدافها يستلزم حدا أدنى من رغبة أطرافها فى التعاون الاقتصادى . ونعتقد أنه لو تبنت دولتان أو أكثر تحقيق هذا التعاون فيما بينها واتخذت اجراءات وخطوات فعالة لترجمة هذا الهدف الى واقع ، فان كثيرا من أهداف اتفاقيات التجارة (كزيادة التبادل التجارى وتنويعه) والدفع (كتسوية المدفوعات على نحو تجنب أطراف الاتفاق اختناقات السيولة الدولية) يمكن تحقيقها بالتبعية لهدف التعاون الاقتصادى .. ولكن هذا التعاون يتطلب ارادة قوية وصادقة من كافة الأطراف المعنية ، كما أنه يتطلب قدرا كبيرا من الثقة المتبادلة وتنسيق فى السياسات النقدية والمالية والاستثمارية (على الأقل فيما يخص مجالات التعاون المتفق عليها) . ومن ثم فان التعاون الاقتصادى يلقى على أطراف الاتفاق التزامات متبادلة وتترتب عليه نتائج أعمق مما يترتب على مجرد الاتفاق على التوسع التجارى أو طريقة لتسوية المدفوعات . وان كانت درجة النجاح فى تحقيق مثل هذه الأهداف المحدودة تعتبر اختبارا عمليا لمدى وجود روح التعاون بين أطراف الاتفاق واستعدادهم لترجمتها الى واقع ملموس .

فى ضوء ذلك يسهل على المرء أن يتوقع مدى ما ذهبت اليه أطراف الاتفاق الثلاثى المصرى الهندى اليوغوسلافى فى سبيل تحقيق هدف التعاون الاقتصادى بينها . فقد سبق وأشرنا فى أكثر من موضع الى عدم وجود فاعلية ملموسة للاتفاق فى تحقيق هدف التوسع التجارى (وبالذات من وجهة نظر مصر) ولا شك أن ذلك مؤشر صادق على انعدام روح التعاون التى تلمسها مصر من الطرفين الآخرين فى الاتفاق . وقد أشرنا أيضا الى التبادل اللامتكافىء (حجما ونوعا) بين مصر وكل من هاتين الدولتين وكذلك عدم التكافؤ فى توزيع المزايا المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالاتفاق بين أطرافه ، وهو ما يمكن علاجه لو صدقت هذه الأطراف فى تحقيق هدف التعاون الاقتصادى فيما بين الدول الثلاث ككل ... واذا كنا على هذا النحو نشير بصفة عامة الى محدودية أثر الاتفاق الثلاثى فى خلق وتطوير تعاون اقتصادى مثلث الأطراف . الا أنه على المستوى الثنائى نجد أن الهند ويوغوسلافيا بينهما علاقات تعاون اقتصادى أوثق وأوسع مجالا وأكثر جدية مما بين كل منهما من جهة ومصر من جهة أخرى ، وذلك ما يتضح لنا من استعراض موقف التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث سواء على المستوى الثنائى أو على المستوى الثلاثى .

أولا : التعاون الاقتصادى بين مصر والهند خارج نطاق الاتفاق الثلاثى :

يتخذ التعاون بين هاتين الدولتين شكلا أقرب الى اعلان النوايا ، بحيث نجد أن الدولتان متفقتان على ضرورة التعاون فى مختلف المجالات الصناعية والزراعية والفنية ، وذلك من خلال اتفاقات خاصة بين الدولتين ، وبالذات فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والصناعات المرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية كصناعات مواد البناء ومعدات توليد الطاقة وصناعة السيارات .

وفى مجال الزراعة تتعاون الدولتان بتبادل الخبرات واستنباط البذور لتحسين غلة الفدان وانتاج المبيدات ومقاومة الآفات وأمراض الماشية وغيرها من الأنشطة الزراعية وتتفق الدولتان على اقامة عدد من المشروعات المشتركة فى مجالات أفلام التصوير وغزل القطن والأحذية والملابس الجاهزة وعلف الماشية ٠

وهكذا يلاحظ أن مجالات التعاون التى تتفق مصر والهند عليها واسعة ومترامية الأطراف ولكن يبدو أن نواياهما هذه لا تجد لها ترجمة ملموسة فى الواقع فليست هناك مشروعات محددة أو أنشطة تم تنفيذها بالاشتراك بين الدولتين ٠

ثانيا : التعاون بين مصر ويوغوسلافيا خارج نطاق الاتفاق الثلاثى :

مفروض أن هذا التعاون ينظمه اتفاق تم توقيعه فى عام ١٩٦١ ويتضمن تشكيل لجنة للتعاون الاقتصادى تجتمع مرة كل عام بالتناوب فى عاصمتى الدولتين ٠٠٠ وقد عقدت هذه اللجنة دورتها السادسة عشر فى ديسمبر ١٩٨٤ ويشمل البروتوكول الذى تم توقيعه فى هذا الاجتماع التعاون بين مصر ويوغوسلافيا فى مجالات الصناعة والتعدين والكهرباء والطاقة والزراعة واستصلاح الأراضى والتعمير والاسكان والسياحة ٠ وجدير بالذكر أن الجهود الفعلية لتحقيق هذا التعاون فى أى من هذه المجالات لا تكاد تذكر ولا تتوفر عنها أى بيانات مما يشير الى أن ما تم تحقيقه على هذا الصعيد ان لم يكن معدوما فهو على الأقل محدود للغاية ٠

ثالثا : التعاون الاقتصادى بين الهند ويوغوسلافيا خارج نطاق الاتفاق :

هنا نجد أشكالا محددة للتعاون وخطوات فعلية اتخذت ، مما يؤكد أن التعاون بين الهند ويوغوسلافيا أكثر فاعلية منه بين كل منهما ومصر .

فقد أنشأت الهند ويوغوسلافيا مشروعان مشتركان : مصنع للجلود فى مدراس بالهند ، ومصنع لحبال الصلب فى بلجراد فى يوغوسلافيا ، كما أن هناك تعاون بين الدولتين فى صناعة الموتورات والديزل الخاصة بالجرارات الزراعية .. وتخطط الدولتان لتصل للاستثمارات المشتركة بينهما الى ٥٠٠ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٥ . وذلك ليتحقق مزيد من تنشيط التبادل التجارى بينهما .

وأهم المجالات التى تقترح يوغوسلافيا انشاء مشروعات مشتركة مع الهند فيها هى : المركبات الثقيلة ـ لوحات توزيع الكهرباء ـ الصوامع ـ طلمبات ضخ الوقود ـ الملابس الجلدية ـ العدد الصغيرة وانشاءات الموانى ... أما الهند فتقترح انشاء مشروعات مشتركة مع يوغوسلافيا فى : صناعات الجلود والمنتجات الجلدية وقطع غيار السيارات والسيراميك والعوازل الكهربائية والعدد الصغيرة وموتورات الموتوسيكلات والغزل وآلات الغزل . وفى عام ١٩٨٥ اتفق ممثلو الهند ويوغوسلافيا فى بلجراد على أن تعمل الدولتان على انشاء صناعات مشتركة للآلات التى تحتاجها كل منهما بدلا من استيرادها من الخارج وتقدر المبالغ التى تستورد بها الدولتان آلات مختلفة الأنواع من الخارج بحوالى ٤ر٤ مليون دولار (٧ر١ بليون من جانب يوغوسلافيا ، ٧ر٢ بليون من جانب الهند) . كما أتفقت الدولتان على التعاون فى مجالات صناعة الالكترونيات ، والصناعات الهندسية الكهربائية وصناعة الآلات وبناء السفن وصناعة السلع والمنتجات الاستهلاكية .

رابعا : التعاون الاقتصادى فى ظل الاتفاق الثلاثى :

أتفقت كل من مصر والهند ويوغوسلافيا على التعاون فى مجال انتاج بعض السلع الهندسية والكهربائية ، وتشمل :

- الجرارات
- لمبات التليفزيون وصمامات الصورة فى أجهزته
- عربات الركوب وأجزائها
- قطع غيار السيارات
- الموتوسيكلات
- المحركات الصغيرة
- التروس
- توريد المعدات الكهربائية

وقد أتفق على أن تتبادل الأطراف منح تخفيضات جمركية للسلع التى تتعاون فى انتاجها لتشجيع تبادلها فيما بينها وحتى يمكن رفع قدرتها التنافسية فى مواجهة السلع المماثلة من الدول الأخرى .

ولكن هذا التعاون فى نطاق الاتفاق اصطدم بعقبة - أو حجة - عدم توفر التمويل اللازم للمشروعات المشتركة فلم ينفذ منها شىء منذ ابرام الاتفاق (ديسمبر ١٩٦٧) وحتى نهاية سنة ١٩٨٢ . ويبدو أن الدول الثلاث أرادت أن تعوض هذا الفشل فى تحقيق تعاون اقتصادى (مثلث الأطراف) فيما بينها بالمبالغة فى اعلانات النوايا ، ففى نوفمبر سنة ١٩٨٣ أتفقت الدول الثلاث على اعطاء أولوية للتعاون فيما بينها فى مجالات صناعية أكثر تطورا وتعددا (الصناعات الكهربائية والالكترونية ، والطاقة المتجددة ، والسكك الحديدية ، وصناعة السيارات

والصناعات المغذية لها ، وبناء السفن ، والكيماويات والبتروكيماويات ، والمجمعات الزراعية الصناعية ، والتعدين والصناعات الصغيرة ، وماكينات الديزل ، وسلكات الالومنيا) .

وقد اهتمت مصر بالتعاون مع الهند ويوغوسلافيا فى مجالات المجمعات الزراعية الصناعية وصناعات السيارات والصناعات المغذية لها ، كما تدرس مصر مع الجانب اليوغوسلافى التعاون فى بعض المشروعات :

- مشروع اقامة مجمع زراعى صناعى
- مشروع اقامة صناعات مغذية للسيارات
- مشروع لاستخلاص زيت بذرة القطن .
- مشروع لانتاج حامض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية وقد أعرب الجانب اليوغوسلافى عن رغبة الهند فى المساهمة فى هذا المشروع حيث أنهما ترغبان فى استيراد منتجاته .

وتقترح السفارة اليوغوسلافية فى القاهرة على مصر امكانية مساهمة الجانب اليوغوسلافى بالخبرة فى مشروعات أخرى لانتاج الفوسفات واستخراج البترول وتصنيع البتروكيماويات .

من هذا العرض الخاص بالتعاون الاقتصادى ، سواء على المستوى الثنائى أو المستوى الثلاثى ، من أطراف الاتفاق المصرى الهندى اليوغوسلافى ، نلاحظ أن هذا الاتفاق يكاد يكون معدوم الأثر فى تحقيق هدف التعاون الاقتصادى على نحو ثلاثى ولا أدل على ذلك من أن أطرافه تسعى لتنمية تعاون ثنائى فيما بينها وخارج نطاق هذا الاتفاق مما يعنى ضمنا أنها تسلم بعدم فاعليته وبعدم جديته فيما يتعلق بهدف التعاون الاقتصادى .

" الفصل الرابـــع "

التوصيـــــات والمقترحـــات

فى هذا الفصل ، الذى يعد بمثابة خاتمة للبحث ، لن نقتصر على التوصيات والمقترحات التى نراها بخصوص الاتفاق المصرى الهندى اليوغوسلافى فقط ، فالواقع من الأمر أن جمهورية مصر العربية طرف فى اتفاقيات أخرى مماثلة ، أو أنها قد تستهدف عقد مثل هذه الاتفاقيات مستقبلا ، ومن ثم نجد من الضرورى أن نعرض بادئ ذى بدء لما يمكن أن يعتبر اطارا عاما للاتفاقات التفضيلية نركز فيه على الاعتبارات التى ينبغى أخذها فى الحسبان قبل عقد وتوقيع أى اتفاق تفضيلى ، خاصة عندما يتعلق الأمر بدولة آخذة فى النمو كمصر أو أى دولة أخرى آخذة فى النمو .. ومن ثم فاننا فى هذا الفصل سنركز على نقطتين رئيسيتين :

الأولى : الاطار العام للاتفاقات التفضيلية

الثانية : التوصيات والمقترحات المتعلقة بالاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا

أولا : الاطار العام للاتفاقات التفضيلية :

الاتفاقات التفضيلية هى اتفاقات تجارية يتم عقدها بين الدول بغية تشجيع وتوسيع نطاق التبادل التجارى ، وعادة ما تلحق بهذه الاتفاقات قوائم سلعية يستفيد تبادلها بواحدة أو أكثر من الميزات التالية :

١ ـ منح تخفيضات جمركية متبادلة بين الدول الأعضاء بنسب تتلاءم مع الأهداف المنشودة من ابرام الاتفاق .

٢ ـ تحرير تبادل هذه السلع من القيود النقدية والاستيرادية التى تؤدى الى تخفيض حجم التجارة بين الدول أطراف الاتفاق .

وبطبيعة الحال فان الاتفاق التفضيلى يمكن أن يتضمن أية ميزات أخرى ، يتم التفاهم على تبادلها بين الأطراف المتعاقدة ، كالنص على أولوية خاصة عند نقل السلع المتبادلة بين الدولتين ، أو على اعادة النظر فى الضرائب والرسوم الأخرى ، كبداية لتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية .

ولا شك أن الاتفاقات التفضيلية التى تعقدها الدول فيما بينها يجب أن تتوخى الروح العامة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية GATT والخاصة بتشجيع التخفيضات فى التعريفات الجمركية وأكدت ضرورة تعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية فيما الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية الا فى الحالات التى تثبت فيها دولة عضو أن ذلك سيؤدى الى زيادة غير مرغوبة فى وارداتها مما يخلق مشكلة فى ميزانها التجارى .

والواقع أن تقرير ميزات تفضيلية بين دولتين أو أكثر يمكن أن يتخذ أشكالا تتدرج فى أهميتها ، وعمق الصلات والروابط الاقتصادية ، بين خمسة درجات للتعاون الاقتصادى :

(١) تقرير ميزات تجارية بين الدول الأعضاء وذلك بمنح تخفيضات أو اعفاءات جمركية متبادلة ، أو ازالة القيود الكمية على التجارة بما بين هذه الدول ، ويقصد بذلك تشجيع زيادة التبادل التجارى .

(٢) منطقة التجارة الحرة ، وفيها تلغى التعريفات الجمركية والقيود الكمية بين الدول المشتركة وبعضها ، على أن يحتفظ كل من هذه الدول بتعريفته الجمركية ازاء الدول غير الأعضاء .

(٣) الاتحاد الجمركى ، وفيه تتفق الدول الأعضاء ، فضلا عن اتفاقها على تحرير التجارة فيما بينها ، على أن تتبنى وتطبق تعريفة جمركية موحدة على التبادل التجارى مع الدول غير الأعضاء فى الاتحاد الجمركى .

(٤) السوق المشتركة ، وتلك مرحلة تعاون اقتصادى أكثر تطورا فلا يقتصر اتفاق الأعضاء على ما يتضمنه الاتحاد الجمركى من تحرير التبادل التجارى فيما بينهم وعلى تبنى معاملة جمركية موحدة قبل العالم الخارجى ، وانما يتفق الأعضاء أيضا على الغاء كافة القيود التى تعترض تحركات عناصر الانتاج فيما بينهم ، ولا شك أن ذلك يستدعى قدرا من تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية .

(٥) الاندماج الاقتصادى الكامل ، وفيه يتفق الأعضاء على دمج اقتصادياتهم القومية بحيث تصبح وكأنها اقتصاد بلد واحد ، ويستتبع ذلك انتهاج سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية واحدة وقيام سلطة عليا تضع تلك السياسات وتراقب تنفيذها والالتزام بها .

يتضح من ذلك أن الاتفاق الثلاثى المصرى الهندى اليوغوسلافى يقع على أولى درجات سلم التعاون الاقتصادى ، حيث أنه يقرر مزايا جمركية متبادلة تقتصر فقط على اعفاءات متبادلة فى حدود ٥٠٪ من قيمة الرسوم الجمركية ، ومن ثم فان هذا الاتفاق شديد التواضع فى أهدافه ووسائله ويقصر عن شمول كافة المزايا التفضيلية التى لا يترتب على أعمالها سوى الوقوف على أولى درجات سلم التعاون الاقتصادى .

ومع تواضع هذا المستوى من مستويات التعاون الاقتصادى ، الا أن هناك عدد من الاعتبارات الجوهرية التى ينبغى أخذها فى الحسبان قبل توقيع اتفاق تفضيلى حتى لو اقتصر على تقرير بعض الاعفاءات الجمركية ، وفيما يلى نحاول أن نبين أهم هذه الاعتبارات .

أهم الاعتبارات التى تؤخذ فى الحسبان عند توقيع اتفاق تفضيلى جمركى :

يمكن توضيح هذه الاعتبارات أولا من زاوية السلع المطلوب تبادل تخفيضات جمركية بشأنها ، وثانيا من زاوية التخفيضات الجمركية المناسبة .

(١) من حيث السلع المطلوب تبادل تخفيضات بشأنها :

هناك عدد من الجوانب يتعين دراستها وتحديدها بدقة ، وتتمثل فى :

- منشأ السلعة : ويعرف بأنه المكان الذى يتم فيه الانتاج وتقوم الدول التى تتبادل مزايا تفضيلية بالتأكد من منشأ السلع التى يتم تبادلها ، اذ أن هذه المزايا تقرر فقط للسلع التى تنتج محليا (فى الدول أطراف الاتفاق) نسبة ١٠٠٪ أو أقل وفقا لما يتم الاتفاق عليه ... وفى هذا الشأن يفرق عادة بين السلع الزراعية والسلع الصناعية حيث أن الأولى يمكن تحديدها بدقة نسبية نظرا لارتباطها بمناخ البلد وموقعها الجغرافى . أما السلع الصناعية فينبغى التعرف على مصادر المواد الأولية والمدخلات الأخرى التى يتطلبها انتاج هذه السلع .

- ومن الأمور الهامة النص على شهادة المنشأ عن السلع التى يتم تبادلها فى نطاق الاتفاقات التفضيلية ، وعادة ما يتم التصديق على هذه الشهادة بواسطة الغرف التجارية فى الدول الأعضاء فى الاتفاق بالاضافة الى تصديق القنصليات المعنية وجمارك التصدير .

- ولا بد أن تتم دراسة أسعار السلع التى يتفق على تبادل تخفيضات جمركية بشأنها ، وهنا يلاحظ ضرورة التأكد من عدم تمتع هذه السلع بدعم لانتاجها أو باعانات تصدير حتى لا يؤدى ذلك الى سوء توزيع الموارد وقيام تخصص على غير أساس من المزايا النسبية الحقيقية . فضلا عن أن مثل هذا الدعم ، أو الاعانة ، قد يحد من فعالية التخفيضات الجمركية فى تشجيع

التبادل التجارى بين أطراف الاتفاق ... كذلك يجب دراسة أسعار السلع البديلة من انتاج الدول الأخرى ، فقد تكون أسعارها منخفضة عن ـ أو متساوية مع ـ أسعار السلع التى تتمتع بالتخفيض الجمركى ، الأمر الذى يؤدى الى عدم فعالية ادراجها بالاتفاق التفضيلى فى زيادة صادراتها بين الدول الأعضاء .

ـ كذلك تنبغى دراسة نظم التجارة الخارجية للدول التى تزمع عقد اتفاق تفضيلى بينها ، فهذه النظم تؤثر على امكانيات زيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فى الاتفاق ، وكذلك على نوع المزايا التفضيلية المطلوبة لتحقيق هذه الزيادة .

(٢) من حيث التخفيضات الجمركية :

تتمثل الاعتبارات التى يجب مراعاتها فى :

ـ مدى منافسة السلع التى يتم تبادلها للانتاج المحلى ، فاذا لم يكن لها مثيل أو بديل من الانتاج المحلى يمكن قبول نسبة تخفيض جمركى مرتفعة . أما اذا كان استيراد السلع التى ستتمتع بميزة جمركية سوف يؤثر على انتاج السلع المحلية المثيلة والبديلة ، فيتعين هنا تحديد نسبة التخفيض عند مستوى أدنى يكفى بالكاد لضمان قدر من المنافسة المقيدة حتى يكون لدى المنتجين المحليين حافز لتحسين جودة الانتاج .

ـ كذلك من الاعتبارات الهامة التى ينبغى مراعاتها ، الأهمية النسبية للحصيلة الجمركية فى ميزانية الدولة وتأثير التخفيضات الجمركية التى يتفق عليها على تلك الحصيلة . وهنا نشير الى أن النظرة السطحية للأمور تؤدى غالبا الى سوء تقدير تحد من فعالية الاتفاق التفضيلى، ونقصد بهذه النظرة أن يتم تقييم أثر الاتفاق على الحصيلة الجمركية بالنظر فقط الى مبلغ الحصيلة

التى تفقد نتيجة تطبيق نسب التخفيض الجمركى التى ينص عليها الاتفاق . ولا شك أن أى اتفاق تفضيلى جمركى يمنح تخفيضات جمركية سيؤدى لقدر من الانخفاض فى الحصيلة الجمركية ، وعادة ما يبالغ فى النظر الى أهمية هذا الانخفاض عندما تكون الميزانية العامة للدولة ثقيلة الاعتماد على الحصيلة الجمركية (مثلما هو الحال فى مصر) ، ولكن النظرة الشاملة الى أثر الاتفاق قد تكشف عن أن التخفيضات الجمركية التى ينص عليها يسرت الحصول على واردات لها أثر انمائى فى زيادة حجم النشاط الاقتصادى فى الداخل مما يؤدى الى زيادة فى الأرباح والدخول ويزيد الناتج القومى ، الأمر الذى يعنى زيادة حجم الوعاء الضريبى محليا مما يزيد من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة زيادة قد تجب فى أهميتها الحصيلة الجمركية التى فقدت نتيجة تطبيق الاتفاق . وبطبيعة الحال لا تخفى هذه الآثار الايجابية غير المباشرة عن أعين القائمين على أمر الايرادات العامة فى معظم الدول . ولكن كثيرا ما يحدث (وبالأخص فى الدول الآخذة فى النمو) أن تغفل هذه الآثار وتقتصر النظرة على تأثير الاتفاق على الحصيلة الجمركية باعتبارها أضمن وأيسر فى التحصيل (نظرا لانخفاض كفاءة أجهزة جباية الايرادات العامة) من الأنشطة الاقتصادية الداخلية فضلا عن قصور الوعى الضريبى لدى الممولين وكثرة حالات التهرب الضريبى فى السوق المحلية .

ـ عادة ما يمثل رسم الوارد أساس الضريبة الجمركية التى يسرى عليها التخفيض الذى يتقرر فى الاتفاقات التفضيلية التى لا يتعدى مستواها منح مزايا جمركية متبادلة . ونظرا لأن هناك أنواع أخرى من الضرائب والرسوم (مثل ضريبة الاستهلاك ورسم الانتاج) عادة ما تستبعد من التخفيضات التى تشملها الاتفاقات ، فان المبالغة فى فرض هذه الأنواع من الضرائب والرسوم على السلع

المستوردة فى نطاق الاتفاق ، أو التمييز ضدها ولصالح المنتجات المحلية ، يؤديان على عرقلة التوسع التجارى الذى يهدف اليه الاتفاق . ومن ثم ينبغى عند تبادل مزايا جمركية بين دولتين أو أكثر من خلال اتفاق تجارى ، أن ينص فى الاتفاق على توحيد الضرائب والرسوم الأخرى فيما يتعلق بالسلع محل الاتفاق وأن يمتنع أطراف الاتفاق عن أى شكل من أشكال التمييز ضد السلع المستوردة فى ظل الاتفاق ولصالح المنتجات المحلية المنافسة .

— أيضا من العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند عقد اتفاقات تفضيلية تتضمن تخفيضات جمركية ، أن يتشاور كل طرف مع الدول الأخرى التى سبق لها عقد اتفاقات تفضيلية مماثلة بحيث يمكن تحقيق قدر من التناسق بين الاتفاقيات المتعددة التى تجد الدولة نفسها طرفا فيها ، وهذا التناسق ضرورى خاصة فيما يتعلق بحدود وتوقيتات تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية .

واذا كانت هذه هى أهم الاعتبارات التى ينبغى مراعاتها — عند عقد اتفاق تفضيلى — فيما يتعلق بالسلع محل الاتفاق ، وفيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية ، الا أنه تجدر الاشارة الى أنه وان كان تحقيق توازن فى المزايا المتبادلة أمر مطلوب فى مثل هذه الاتفاقات الا أن مفهوم هذا التوازن لا ينصرف بالضرورة الى تساوى أو توحيد المزايا أو التخفيضات الجمركية المتبادلة . فعندما يكون هناك تفاوت فى مستوى التقدم الاقتصادى بين أطراف الاتفاق يصبح من الضرورى أن تمنح الدول الأكثر تقدما للدول الأقل تطورا مزايا أكبر مما تمنحه هذه الأخيرة لتلك الدول الأكثر تقدما . وذلك حتى يكون الاتفاق عاملا مساعدا للتقريب بين مستويات النمو فى الدول أطراف هذا الاتفاق .

ثانيا : التوصيات والمقترحات المتعلقة بالاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا :

فى ضوء ما تقدم من هذه الدراسة عن التبادل التجارى بين أطراف الاتفاق وكذلك تقييم هذا الاتفاق فيما يتعلق بهدفيه الرئيسيين (توسيع التبادل التجارى ـ والتعاون الاقتصادى) يتضح لنا أن فعالية هذا الاتفاق تكاد تكون منعدمة فيما يخص اتاحة وتوسيع أسواق خارجية للصادرات المصرية ، فمع تآكل الصادرات المصرية للسوق الهندى نجد أن معظم صادرات مصر الى السوق اليوجوسلافى من الصادرات التقليدية والتى يوجد طلب عالمى كاف عليها ، ومن ثم فالاتفاق لا يوفر ميزة فعلية لمصر من هذه الزاوية .

أما من زاوية الواردات الى مصر من كل من الهند ويوغوسلافيا ، فواضح أن الاتفاق كان له ـ من الناحية النسبية ـ قدر من الأثر الايجابى حيث تزايد حجم وقيمة هذه الواردات فى ظل الاتفاق ، وتلك ولا شك ميزة أكبر لكل من الهند ويوغوسلافيا حيث أن فرصا أكبر أتيحت لصادرات كل منهما ـ وبينها كثير من السلع المصنعة ونصف المصنعة ـ فى السوق المصرية وعلى الرغم من أن استيراد مصر لهذه السلع له أثر انمائى (خاصة وأن معظم هذه السلع ليست استهلاكية) الا أنه لا يمكن القول بأن ذلك يشير الى حسن توزيع المزايا الناجمة عن الاتفاق بين مصر وكل من الهند ويوغوسلافيا ، فاستفادة هاتين الدولتين أكبر بكثير .

كذلك رأينا قدرا كبيرا من افتقاد الالتزام بروح التعاون الاقتصادى بين أطراف الاتفاق الثلاثة مما يعد سببا رئيسيا فى ضعف فعالية الاتفاق فى تحقيق أهدافه .

ورغم أن هذه سلبيات هامة ـ على الأقل من وجهة نظر مصر ـ قد تدعونا الى التوصية بعدم تجديد هذا الاتفاق ، الا أننا لا يجب أن نغفل ما لهذا الاتفاق من بعد سياسى خاصة وأن أطرافه تتزعم حركة عدم الانحياز ، فضلا عن أنها تلعب دورا بارزا

فى الدفاع عن مصالح دول العالم الثالث فى المحافل الدولية ... ومما لا شك فيه أن هذا البعد السياسى يمثل قيدا على حرية مصر فى اتخاذ قرار بعدم تجديد الاتفاق باعتبارها أنها تكاد لا تستفيد شيئا من المزايا التى تترتب عليه . ومن ناحية أخرى شك فيه أيضا أن الأهمية السياسية للاتفاق تعد أيضا قيدا يحد من حرية كل من الهند ويوغوسلافيا فى عدم الاستجابة لمقترحات وتوصيات بناءة تقدمها مصر ، بهدف تحقيق التوازن فى توزيع المزايا المباشرة وغير المباشرة التى تنجم عن تطبيق الاتفاق بين أطرافه الثلاث ، واذا ما حدث وتجاهلت كل من الهند ويوغوسلافيا هذا البعد السياسى فان مصر يتعين عليها أن تسقطه من اعتبارها كلية ، فالواقع أن استمرار اتفاق مشوب بنقائص عديدة بين الدول الثلاث قد يكون له من الآثار السلبية فى تثبيط فرص التعاون بين الدول الآخذة فى النمو ما يجب بكثير أى أثر سلبى قد يتولد عن الغاء هذا الاتفاق كلية .

اذا ما استقرت هذه الملاحظة الأساسية فى الأذهان ، فان لنا عدد من المقترحات نرى أن الأخذ بها سوف يترتب عليه زيادة فعالية هذا الاتفاق فى تحقيق أهدافه ، فضلا عن تحقيق توازن فى العلاقة بين أطرافه الثلاث ... وبطبيعة الحال فان المقترحات التى نقدمها هنا بعضها قابل للتنفيذ أثناء فترة سريان التجديد الحالى للاتفاق ـ وذلك من خلال بروتوكولات يمكن الحاقها به ـ ، والآخر سوف يستدعى التريث لحين حلول وقت تجديد الاتفاق برمته فى مارس ١٩٨٨ .

أما عن هذه التوصيات والمقترحات فتتمثل فيما يلى :

أولا : يمكن دراسة وتنفيذ فكرة الصفقات المتكافئة بين كل من أطراف الاتفاق والطرفين الآخرين ، ولهذا الأسلوب ميزة تحقيق نوع من التوازن بين صادرات وواردات كل من هذه الأطراف الى ، ومن ، الطرفين الآخرين . وبالاضافة الى ذلك فان تحقيق هذا التوازن يجنب الدول الثلاث كثيرا من مشاكل الاتفاق على وسائل تسوية المدفوعات التى تستحق لأى منها قبل الدولتين الأخريين .. والواقع أن مصر هى أشد الأطراف الثلاثة حاجة للأخذ بهذه الفكرة والاصرار عليها نظرا لما رأيناه من اختلال فى ميزانها التجارى لصالح كل من الهند ويوغوسلافيا .

ثانيا : لا بد من الاتفاق على ترتيبات لتمويل الصفقات التى تتم بين أطراف الاتفاق ، ويمكن أن تتولى البنوك المعنية فى الدول الثلاث هذه المهمة على أن تتم المقاصة بين المدفوعات المستحقة لأطراف الاتفاق قبل بعضها من خلال البنوك المركزية فى الدول الثلاث . وحتى يمكن تجنب أى مشاكل تنشأ حول تسوية أرصدة حسابات التصفية يمكن التفكير فى انشاء صندوق مشترك لتمويل عمليات التسوية هذه ، على أن تتكون موارد هذا الصندوق من حصص تسهم بها البنوك المركزية فى الدول الثلاث ، وتكون هذه الحصص بمثابة ودائع تستحق عليها فوائد ، وتستخدم هذه الموارد تلقائيا فى تسوية الأرصدة المدينة لأطراف الاتفاق قبل بعضها على أن تعتبر قروضا قدمت للطرف المدين ويلتزم بتسديدها خلال فترة مناسبة (ربما تكون هى فترة الخمس سنوات التى يسرى خلالها الاتفاق أو تجديده)[1] ، اما بتحقيق فائض فى صادراته الى

---

(١) يلاحظ أيضا أن هذه الفترة تعد ملائمة لمفهوم التوازن الديناميكى فى الميزان التجارى ، حيث لا ينظر الى حالة الميزان التجارى من سنة لأخرى ، وانما عبر عدد من السنوات .

أحد ـ أو كل ـ أطراف الاتفاق الآخرين ، أو بالتسديد باحدى العملات الحرة القابلة للتحويل .

ثالثا : اذا كان التوسع التجارى الذى يستهدفه الاتفاق جادا ، فلا بد أن تعمل الدول الثلاث على أساس الاستفادة القصوى من التجارة فيما بينها على مستويين : الأول مستوى المزايا النسبية الحالية ، والثانى مستوى المزايا النسبية المتوقعة . وعلى المستوى الأول تمنح التخفيضات الجمركية المتفق عليها للصادرات التى يتمتع فيها كل من الأطراف الثلاث بالميزة النسبية الأعلى ، فاذا ما كان قادرا بانتاجه الحالى على تلبية احتياجات الأسواق الثلاثة (أو استكمالها) لا تمنح نفس التخفيضات لأى من الطرفين الآخرين لنفس الصادرات ، أما اذا كانت طاقته الانتاجية (من هذه الصادرات) دون المستوى الكافى لتلبية هذه الاحتياجات فيفضل أن تتعاون الدول الثلاث (من خلال مشروعات مشتركة) على رفع هذه الطاقة الى المستوى المطلوب ، واذا تعذر ذلك تمنح نفس التخفيضات الجمركية الى الطرف التالى فى الكفاءة النسبية فى انتاج نفس هذه الأنواع من السلع ... وعلى المستوى الثانى لا يخفى أن كلا من الدول الثلاث أطراف الاتفاق تستهدف تنويع هيكل اقتصادها القومى بطرق ومجالات جديدة للانتاج واكتساب مزايا وخبرات متطورة ومتجددة ، ولو ترك لكل طرف أن يبذل الجهد فى هذا الاتجاه كيفما شاء فسوف يقضى ذلك على فرص التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث ، ومن ثم فلا بد من التنسيق فيما بين هذه الدول فيما يتعلق بتوجهات الاستثمارات المستقبلة ، وذلك ما يقتضى قدرا أكبر من التعاون الاقتصادى ومزيد من المشروعات المشتركة بين الدول الثلاث .

رابعا : ما تقدم حالا فانه من الأهمية يمكـــن النظر الى الأمور الآتية :

١ ـ ضرورة اجراء دراسات متعمقة للاقتصاديات القومية لكل من الدول الثلاث لتحديد المزايا النسبية الحالية ، والمزايا النسبية المتوقعة لكل دولـة من خلال دراسات مشتركة تحوز اتفاق الدول الثلاث .. وبطبيعـــة الحال فان هذه الدراسات ستأخذ فترة قد تمتد لأكثر من عـــام ، وبالتالى لا بد من البدء فيها فى أقرب وقت ، حتى تستنبط منهـــا الأسس الجديدة التى يبنى عليها الاتفاق الثلاثى حال تجديـــده فى مارس ١٩٨٧ .

٢ ـ احلال القوائم السلعية المخصصة (قائمة لصادرات كل طرف الـــى الطرفين الآخرين) محل القائمة المشتركة التى تلحق بالاتفـــاق ، فأسلوب هذه الأخيرة ، كما سبق وأشرنا ، يؤدى الى زيادة التنافس بين أطراف الاتفاق وتضييق فرص التبادل التجارى بينها .

٣ ـ توفير ضمانات جادة ومناسبة تتفق عليها الأطراف بحيث يلتزم كـــل منهم بالاتفاق نصا وروحا ، فضلا عن اتفاقهم على غرامات تفرض فى حالة الاخلال المتعمد بالاتفاق .

٤ ـ دفع عجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث بتنفيذ مشروعـــات مشتركة فى كل منها ، مع منح منتجات هذه المشروعات مزايا تفضيليـة ، جمركية وادارية ، فى أسواق الدول الثلاث ، وتحريم استيراد هنـــذه المنتجات ، من دول خارج نطاق الاتفاق ، عندما تبلغ طاقة الانتـــاج الفعلية لهذه المشروعات حجما يغطى احتياجات الأسواق الثلاثة .

خامسا : لوحظ من التحليل السابق أن التعاون الثنائى فى اطار الدول الثلاث — خصوصا بين الهند ويوغوسلافيا — أكثر فعالية من التعاون الثلاثى بينها ، وذلك ما يتنافى مع روح الاتفاق ونصه فيما يتعلق بتشجيع التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث ، ومن ثم يقترح انشاء بنك استثمارى مصرى هندى يوغوسلافى مشترك ، وبرأسمال كاف ، لدراسة وتمويل مشروعات مشتركة بين الدول الثلاث ، أو بين أثنتين منها (بموافقة الطرف الثالث) ويشترك هذا البنك فى عملية تنسيق السياسات الاستثمارية للدول الثلاث فى الحدود التى يتفق عليها .

سادسا : يمكن النظر فى امكانية حل مشكلة علاقة الاتفاق الثلاثى بالمفاوضات والاتفاقات التى تعقد بين أحد أطرافه ودول أخرى ، أو حتى بين الدول الأخرى وبعضها ، خاصة وأن مصر والهند ويوغوسلافيا من بين حوالى ١٦ دولة نامية قامت بتوقيع بروتوكول ينظم تبادل التخفيضات الجمركية ، كما أن نسبة التخفيضات المقترح تبادلها تصل فى بعض الحالات الى نفس النسبة التى ينص عليها الاتفاق الثلاثى . وكانت يوغوسلافيا قد اقترحت (سنة ١٩٧٧) حل هذه المشكلة عن طريق تعديل نسبة التخفيض الجمركى الذى يتم من خلال الاتفاق الثلاثى على النحو الآتى :

- تخفيض بنسبة ١٠٠٪ (أى اعفاء) من الرسوم الجمركية للمواد الأولية والخامات .
- تخفيض بنسبة ٧٥٪ من الرسوم الجمركية للسلع نصف المصنعة .
- تخفيض بنسبة ٥٠٪ من الرسوم الجمركية للسلع تامة الصنع .

وأخيرا ، فاننا نرى فى هذه المقترحات الستة أهم الأسس التى ينبغى أن يبنى عليها تجديد الاتفاق حينما يحل موعده ، ولا شك أن تنفيذ هذه المقترحات يقتضى دراسات متشعبة ومتعددة الجوانب ، وينبغى البدء فيها من الآن حتى يتم التجديد على أسس تحقق مصالح كافة أطراف الاتفاق ... ولا شك فى أهمية البعد السياسى فى الاتفاق المصرى الهندى اليوغوسلافى ، ولكنه ينبغى أن يكون عاملا مساعدا يعطى أفضلية لتجديد الاتفاق اذا ما أمكن توفير الأسس الاقتصادية التى تحقق فعاليته وتجعل من التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث نموذجا يحتذى بين الدول الآخذة فى النمو ، أما أن نعتبر هذا البعد السياسى عاملا يحتم تجديد الاتفاق ، حتى لو لم تتمكن الأطراف من توفير الأسس الاقتصادية والموضوعية لفعاليته ، فذلك خطأ جسيم اذ أن الاستمرار فى عقد اتفاق شكلى هزيل الانجازات بين مؤسسى حركة عدم الانحياز ، قد يكون له من الآثار السلبية والمثبطة لحركة عدم الانحياز ، بصفة عامة ، وللتعاون بين الدول الآخذة فى النمو بصفة خاصة ، ما يفوق بكثير الأثر السلبى - وسيكون مؤقتا بالقطع - لعدم تجديد هذا الاتفاق .

كذلك تجدر الاشارة الى أننا لا نتوقع - ولا نتطلب - توفير كل الأسس ، وتنفيذ كل المقترحات السابقة ، دفعة واحدة كشرط لتجديد الاتفاق ، وانما كحد أدنى يجب أن يوضع برنامج زمنى محدد وواضح بحيث يمكن توفير هذه الأسس وتنفيذ تلك المقترحات بالكامل فى مدى دورتين أو ثلاثة على الأكثر ، من دورات تجديد الاتفاق بين الدول الثلاث .

الملاحق

ملحق رقم (١)

اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى
المعقودة بين ج ٠ ع ٠ م ويوغوسلافيا والهنـــد

ان الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية وجمهورية الهند (المشار اليها جميعا فيما بعد بالدول المشتركة) رغبة منها فى زيادة التعاون المشترك بينها على أساس من المساواة التامة والعلاقات الودية ومراعاة لمبادئ ميثـــاق الأمم المتحدة ٠

اذ تأخذ فى اعتبارها توصيات الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجـــــارة والتنمية وكذا ما تضمنه ميثاق الجزائر ٠

واذ تدرك تطور السياسة التجارية الدولية نحو ايجاد تعاون اقتصادى أوثـــق بين الدول النامية بغية استخدام كفاءة لمواردها والاسراع بمعدل النمو الاقتصادى فـــى تلك الدول ٠

واذ تسترشد بأهداف وأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ٠

واذ عقدت العزم على اتخاذ الخطوات العملية التى تستهدف توسيع نطـــاق التعاون وبذل الجهود المشتركة التى ترمى الى زيادة وسائل النفع المتبادلة فى مجـــال التجارة والتنمية ٠

قد اتفقت على ما يأتى :

المادة الأولى :

أن تكون أهداف هذه الاتفاقية تدعيم التعاون الاقتصادى المتبادل وزيادة تبـادل التجارة بين الدول المشتركة مع المساهمة فى نمو التجارة الدولية ٠

المادة الثانية :

(١) أن تمنح كل دولة مشتركة عند تنفيذ الاتفاقية امتيازات تعريفية خاصة فى الرسوم الجمركية للبضائع الناشئة أصلا فى أى من الدولتين المشتركتين الأخريين والواردة فى الملحق (أ) لهذه الاتفاقية المشار اليه فيما بعد بالقائمة العامة .

(٢) يكون حد الامتياز التعريفى الخاص فى كل حالة مبدئيا بنسبة ٤٠٪ من معدل الرسوم الجمركية المعمول بها بالنسبة للدولة الأكثر رعاية وتزداد الى ٥٠٪ فى نهاية فترة قدرها ١٢ شهرا وتبدأ من تاريخ وضع الاتفاقية موضع التنفيذ .

(٣) فيما يتعلق بالبضائع الواردة فى القائمة العامة والتى لا تخضع حاليا للرسوم الجمركية فانه فى حالة تقرير رسم جمركى عليها مستقبلا تمنح تخفيض قدره ٥٠٪ من معدل الرسوم الجمركية المعمول بها بالنسبة للدولة الاكثر رعاية .

المادة الثالثة :

وتنفيذا لأغراض المادة الثانية من هذه الاتفاقية تتمتع البضائع بامتيازات تعريفية خاصة فى الرسوم الجمركية اذا كانت هذه البضائع قد نشأت أصلا فى دولة مشتركة مصدرة وتتوافر فيها شروط منشأ البضاعة الواردة فى الملحق رقم (٢) وكانت هذه البضاعة مرسلة الى النطاق الاقليمى لاحدى الدول المشتركة المستوردة من النطاق الاقليمى لدولة مشتركة أخرى .

المادة الرابعة :

اذا حدث نتيجة لتنفيذ الاتفاقية الحالية أن زادت واردات منتج معين الى النطاق الاقليمى لاحدى الدول المشتركة من النطاق الاقليمى لدولة مشتركة أخرى وترتب على هذه الزيادة الحاق أو تهديد بالحاق ضرر مادى بانتاج مثل هذه السلعة فى النطاق الاقليمى للدولة المشتركة المستوردة فعلى الدول المشتركة المعنية القيام باجراء مشاورات فيما بينها بغية علاج مثل هذا الموقف .

المادة الخامسة :

توافق للدول المشتركة على اتاحة فرصة كاملة وعاجلة لأى دولة نامية أخرى يهمها الأمر لاجراء مشاورات فيما يتعلق بأى من المسائل أو الصعوبات التى قد تنشأ نتيجة لتنفيذ الاتفاقية الحالية .

المادة السادسة :

تقوم الدول المشتركة باتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق التعاون وخاصة فيما يتعلق بنظم الجمارك بما يكفل تنفيذ أحكام الاتفاقية الحالية بفاعلية وتنسيق .

المادة السابعة :

تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية جزءا مكملا ومتمما لها وهى :

الملحق (١) ويتضمن القائمة العامة

الملحق (٢) ويتضمن قواعد منشأ البضاعة (المشار اليها فى المادة الثالثة من الاتفاقية) وكذا الجدولين (أ) و (ب) المتعلقين بها .

المادة الثامنة :

تشكل لجنة من ممثلى حكومات الدول المشتركة وهى اللجنة المشار اليها فيما بعد باللجنة الدائمة .

تختص هذه اللجنة بدراسة تنفيذ الاتفاقية واجراء مشاورات بشأنها ووضع توصيات للدول المشتركة فيما يتعلق بالاجراءات التى تؤثر فى تنفيذ الاتفاقية ـ تتضمن من بين ما تتضمنه ـ المسائل الخاصة بلوائح التجارة ونظم الاستيراد واجراءات التبادل التجارى والدفع .

المادة التاسعة :

تعتبر هذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام أى دولة نامية عضو فى مجموعة الدول السبعة والسبعين وعند وصول اخطار من أى دولة من تلك الدول الى حكومات الدول المشتركة

خاص بعزم تلك الدولة على الانضمام الى الاتفاقية الحالية تقوم حكومات الدول المشتركة فورا باتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق مثل هذا الانضمام على أساس من المنفعة المتبادلة .

المادة العاشرة :

(١) يجوز تعديل أحكام الاتفاقية الحالية بالاتفاق المتبادل بين الدول المشتركة .

(٢) تنظر الدول المشتركة فى الوقت المناسب فى ادخال أية تعديلات على الاتفاقية وفقا لما تدعو اليه الحاجة وذلك فى حالة وضع نظام أكثر شمولا يستهدف توسعا متعدد الأطراف فى التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية .

المادة الحادية عشرة :

توافق الدول المشتركة على دراسة منح امتيازات تعريفية خاصة فى الرسوم الجمركية على المنتجات التى يتم بشأنها الوصول الى اتفاقيات تتعاون صناعى فيما بينها .

المادة الثانية عشرة :

يبدأ سريان هذه الاتفاقية اعتبارا من أول أبريل ١٩٦٨ وتصبح نافذه المفعول بمجرد موافقة السلطات المختصة فى كل دولة وتظل سارية المفعول لفترة خمس سنوات كما يجوز تعديلها أو مد فترة سريانها بالاتفاق المتبادل .

وقد حررت فى نيودلهى فى اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٦٧ من ثلاث صور أصلية باللغة الانجليزية وتعتبر الصور الثلاث كلها معتمدة لكل منها قوة الأخرى .

ملحق رقم (٢)

القـــــوائم السلعية

أ ـ القائمـــة المشتركة الأولى :

ملاحظة :

وضحت بنود تعريفه الجدول الموحد على أساس الجدول الموحد لتعريفه بروكسل وما هى بينته بجدول تعريفه جمارك يوغوسلافيا وطبقا لنص المادة (٢) من الاتفاقية فان كـــل دولة مشتركة فيها سوف تنفـذ الامتيازات الجمركية الخاصة فيما يتعلق بهذه البنود فـــى جداول تعريفاتها الجمركية الخاصة .

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفـة	وصف المنتجات
١	٤/٧	خضر مجففة أو منزوع ماؤها كاملة أو مقطعة أو مشرحة أو مفتتـة أو مسحوقة دون أن تكون محفدة بطريقة أخرى . ١ ـ طماطم ٢ ـ زيتون ٣ ـ براعم زهور للتخليل أو الصلصة ٤ ـ عش الغراب ٥ ـ غيرها
	١١/١٥	جلسرين بما فى ذلك سوائل الغسيل ١ ـ سائل الغسيل أ ـ خام ب ـ غيرها ٢ ـ غيرهـــا

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجـــات
٣	٥/١٦	محضرات وأصناف محفوظة من ذوات القشور والحيوانات الرخوة ١ — ذوات القشور ٢ — حيوانات رخوة ٣ — ذوات الصدف
	٣/١٧	عسل أسود (مولاس) بلونه أو منزوع لونه
	١/٢٠	خضروات وفواكه مجهزة أو محفوظة بالخل أو بحامض الخليك بسكر أو بدون سكر سواء بالملح أو بالبهارات أو بالخردل أو بدونها ١ — فى عبوات محكمة القلق لغاية ١٠ ك ج صافى ٢ — غيرها .
	١/٢٠	خضر ونباتات صالحة للاكل محضرة أو محفوظة بغير الخـــل أو حامض الخليك . ١ — زيتون للاكل ٢ — طماطم ٣ — عش الغراب (فطور) ٤ — سيقان اسبراجاس ٥ — غيرها
	٥/٢٠	هريس وعجنى فواكه طبيعى (مرملاد) وصلام مربى مطبوخة بالسكر أو بدونه ١ — مضاف اليها السكر ٢ — غير مضاف اليها السكر

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
	٦/٢٠	فواكه محضرة أو محفوظة بطرق أخرى بما فى ذلك المضاف اليها سكر أو كحول ٠
		١ ــ بندق
		٢ ــ جوز
		٣ ــ فستق
		٤ ــ لوز
		٥ ــ أناناس
		٦ ــ فواكه حمضية
		٧ ــ كمثرى
		٨ ــ تفاح
		٩ ــ مشمش
		١٠ ــ خوخ
		١١ ــ برقوق
		١٢ ــ أثمار عنبية حلوة أو مرة
		١٣ ــ فراولة
		١٤ ــ فواكه مختلطة
	٧/٢٠	عصير فواكه وخضر وبما فى ذلك الاثمار العنبية غير مختمر دون اضافة كحول ، بما فى ذلك المضاف اليه سكر ، وغير المضاف اليه
		١ ــ عصير ليمون
		٢ ــ عصير برتقال
		٣ ــ عصير فواكه المناطق الحارة
		٤ ــ عصير عنب
		٥ ــ عصير خضروات
		٦ ــ غيرها

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
١٠	١٠/٢٠	فوسفات كليسوم طبيعى ـ فوسفات اليمونيوم كلى طبيعى ٣ باتيت وطباشير فوسفاتى ١ ـ فوسفات كاليسوم طبيعى
١١	٢٠/٢٥	جبس انهيدريت ، جبس مكلى ، جبس مكلى أساسه سلفات الكالسيوم ملون أو غير ملون على ما كان محضرا خصيصا للاستعمال فى طب الأسنان . ١ ـ جبس أ ـ خام ب ـ مطلى ٢ ـ غيره
١٢	٢٣/٢٥	أسمنت بورتلاندى ربما فى ذلك الاسمنت المكفل غير المطحون ـ أسمنت حديدى ـ أسمنت سيرسلفيت وأسمنت مائى شابه ملون أو غير ملون أو الاسمنت المكتل غير المطحون " كلنكر " ١ ـ أسمنت بورتلاند أ ـ عادى ب ـ أبيض وملون حـ ـ مخلوط بمواد أخرى د ـ حديدى هـ ـ بوزولانا ٢ ـ أسمنت شى تاد الومينى ٣ ـ أنواع أخرى من الاسمنت ٤ ـ أسمنت كلنكر

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
١٣	٢٥/٢٧	استيانيت طبيعى (الحجر الدهنى) بما فى ذلك الاستيانست الذى لم تتم عليه عملية أكثر من الشق أو التربيع غير المنتظمية أو التربيع بالنشر طلق . ١ ــ طلق ٢ ــ غيره
١٤	٢٧/١٥	قار وأسفلت طبيعيان ، شبست قارى ، صخر أسفلتى ورمال قطرانية ١ ــ قار ٢ ــ أسفلت ٣ ــ شيست قارى ورمال قطرانية ٤ ــ صخر أسفلتى
١٥	٢٨/٣٨	كبريتات بما فى ذلك الشب زعوفوق الكبريتات ١ ــ ككبريتات أ ــ الالومنيوم ٢ ــ شبه أ ــ نوشادر ب ــ بوتاسيوم حـ ــ كروسيوم د ــ غيرها
١٦	٢٩/١٦	أحماض ــ كحولات ــ أحماض ــ الدهيدات ــ أحماض ــ كيلونات أحماض فينولات وأحماض أخرى ذات وظيفة اكسوجينية مفردة أو مركبة واتهيدريداتها وهاليداتها وفوق اكاسيدها وفوق أحماضها ومشتقاتها المهلجنة والمسلقة والمنترزة أو المنترزة . ١ ــ أحماض أ ــ حامض الساليسيليك

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجـــات
١٧	٣٨/٢٩	بروفتيامينات وفيتامينات بما فى ذلك مركزاتها الطبيعية أو المفتحة تركيبها وان كانت مخلوطة فيما بينها ولو فى محاليل
		١ ـ فيتامينات غير مخلوطة سواء أكانت فى محلول ما فى أو بدونه
		أ ـ فيتامينات أ ، ب ، د ٣ ، ب ٦ ، ب ١٢ ، هـ
		١ ـ فيتامين أ ما عدا المسننات
		٢ ـ غيرها
		ب ـ فيتامين ج
		حـ ـ غيرهـا
		٢ ـ مركزات الفيتامينات الطبيعية
		أ ـ مركزات الفيتامينات الطبيعية أ + د
١٨	١/٣٠	غدد وغيرها من الاعضاء المعدة للعلاج العضوى مجففة وان كانت مسحوقة خلاصات الغدد أو غيرها من الاعضاء أو افرازاتها المعدة للعلاج العضوى ـ مواد حيوانية أخرى محضرة للاستعمال فى الطب العلاجى أو الوقائى غير المذكورة أو الداخلة فى مكان آخر .
		١ ـ خلاصة الكبد والنخاع والكلية والطحال والبنكرياس والغـــدد الثديية والخصى والمبيض ... الخ (المذكرة التفسيرية) .
		٢ ـ غيرها
١٩	٢/٣٠	أمصال دم محصل لكاحات جرثومية ، توكسينات جراثيم مزروعة (وان كانت مخمرة عدا الخمائر) ومنتجات مماثلة .
		١ ـ أمصال ولكاحات
	٥/٣٢	مواد عضوية تركيبية وبما فيها الالوان المسطحية ـ بيجمنت) منتجات عضوية تركيبية من الانواع المضنية (لوبينوفور) ومنتجات النوع المستعمل فى التبييض الضوئى للالبان انبيله طبيعية
		١ ـ نبلـــه طبيعية
		٢ ـ لوبينوفور (أنواع مضيئة)

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
٢١	٧/٣٢	مواد تلوين أخرى ، منتجات غير عضوية من الانواع المضيئة (لومينوفوز)
		٧ ـ الالوان السطحية (بيجمنت) التى قاعدتها الفروسيا بندات والفره سبانبدات .
		٨ ـ الالوان السطحية (بيجمنت) التى قاعدتها الكرومات (الزنك الاخضر وغيرها)
		أ ـ زنك أخضر
		ب ـ الكروميوم الاخضر
٢٢	٨/٣٢	ألوان سطحية (بيجمنت) محضرة ، مقمات (ألوان حاجبة للضوء) محضره ، الوان محضرة قابلة للتزجيج سوائل زخرفة الفخار والزجاج ومعاجين لطلاء الخزف (ابنجوب) املاح قابلة للتزجيج (فريت ومزججات أخرى بشكل مسحوق أو حبيبات أو رقائق) .
		أ ـ محضرات صفاء قابلة للتزجيج
٢٣	٩/٣٢	ورنيش ـ دهانات مائية وألوان سطحية (بيجمنت) مائية محفرة من النوع المستعمل فى تجهيز الجلود ، دهانات أخرى وألوان المينا ، ألوان سطحية (بيجمنت) محفرة بزيت أو هوايت سبريت أو روح الترانين أصباغ بأشكال أو فى أظفة مهيأة للبيع بالتجزئة أوراق ختم .
		١ ـ ورنيش ولاكيه
		٢ ـ بويات وأنامل
		٣ ـ بيجمنت فى سلبيات
		٤ ـ أوراق ختم
		٥ ـ أصباغ مهيأة فى عيدان للبيع بالتجزئة
		٦ ـ غيرها

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجـــات
٢٤	٦/٣٣	محضرات عطور وقطرية (كوزمايتك ، وتجميل (تواليت) ٠
		١ ـ مستحضرات عطور ومزيلات للعرق
		أ ـ عطـــور
		ب ـ أرواح معطرة ومياه عطرية
		٢ ـ غيرها
		٣ ـ أحمر شفايف
		٤ ـ مستحضرات للزينة
		٥ ـ طلاء أظافر ـ كريم للاظافر ـ مستحضرات تلميع الاظافر ـ مذيبات طلاء الاظافر وغيرها من المستحضرات المشابهـــة للاظافر ٠
		٦ ـ معجون ومسحوق أسنان
		٧ ـ غسيل للفم
		٨ ـ مستحضرات لعلاج الشعر
		أ ـ شامبو
		ب ـ سوائل للشعر ـ زيوت وكريمات
		حـ ـ مستحضرات لتجعيد وصباغة الشعر وسوائل لتلميـــع الشعر ومستحضرات أخرى مشابهة للشعر ٠
		٩ ـ كريم حلاقة
		١٠ ـ كريم لرموش العين ـ أقلام حواجب ومستحضرات مماثلـــة للرموش والحواجب
		١١ ـ مستحضرات لنزع الشعر ولازالة العرق
		١٢ ـ غيرهـــا

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجـــــات
٢٥	٢/٣٦	متفجرات محضرة عدا البارود ١ ــ متفجرات أساسها نترات الامونيـوم ٢ ــ متفجرات أساسها كلورات وبروكلورات ٣ ــ متفجرات أساسها نتر وجلسرين ٤ ــ وغيرهـــا
	١/٣٩	(بلاستيك خام) منتجات عمليات التكثيف الكيماوى والتكثيف الكيماوى المركب • والتنظيم الداخلى بالاضافة الى جزئيات مختلفة • وان كانت معدلة أو عـامرة أو موحدة الاتجاه (لينار) مشـــــل الفينوبلاست الاكيدات ، بولى استرات ، الاليل بولـــى استرات غير المشبعة الاخر والسبليكونات • ١ ــ الفينوبلاست ب ــ راتنجات للورنيش انتجات فينلويك ما عدا راتنجات الكوبزول فورماد هيد • حـ ــ لاحكات صناعية هـ ــ أشكال أخرى مسحوق للتشكيل من فينول فورمالد هيد ٢ ــ امينوبلاست ب ــ راتنجات للورنيش يوريا فورمالد هيد حـ ــ لاحتكات صناعية هـ ــ أشكال أخرى مسحوق للتشكيل من يوريا فور مالد هيد ٧ ــ غيرهـــا راتنجات الكسيد •

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
٢٧	٩/٤٠	أنابيب ومواسير فى مطاط سبركس غير مقص
		١ ـ مواسير
		أ ـ مضاف اليها مواد نسجية أو أسلاك معدنية
		١ ـ بدون لوازم معدنية
		٢ ـ بلوازم معدنية
		ب ـ غيرها
		٢ ـ أنابيب
٢٨	١١/٤٠	أطواق ـ اطارات ـ أنابيب هوائية ـ بطاقات أنابيب (ملابس) دواليب (عجل) من جميع الأنواع
		١ ـ اطارات
		أ ـ السيارات
		ب ـ لسيارات الركوب
		حـ ـ للجرارات
		د ـ للطائرات
		هـ ـ للدراجات البخارية
		و ـ للدراجات
		ز ـ غيرها
		٢ ـ أنابيب هوائية
		أ ـ لسيارات الركوب
		ب ـ لسيارات النقل والأتوبيس
		حـ ـ للجرارات
		د ـ للطائرات
		هـ ـ للدراجات البخارية
		و ـ للدراجات
		ز ـ غيرها
		٣ ـ أطواق مسطحة
		٤ ـ أنابيب هوائية مقواة
		٥ ـ غيرها

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
٢٩	٢/٤٢	لوازم سفر مثل الحقائب وشنط الملابس وعلب البانبط وأكياس السفر والتسويق وحقائب اليد ومحافظ الجيب وأكياس النقود وشنط التواليت وأغلفة للعدد الآلية أكياس للظباق والأجريسة والعلب للأسلحة والآلات الموسيقية والنظارات المكبرة والجواهر والزجاجات واليافات والأحذية والفرش والشوامل المماثلة من جلد أو من مركبات الجلد أو من كرتون أو من قماش بلاستيك أو من ورق مقوى أو من مواد نسجية . ١ — من جلد ٢ — من جلد صناعى أو مجدد ٣ — من بلاستيك صناعى ٤ — من غير مبركن أو كرتون أو مواد نسجية ٥ — من مواد أخرى
٣٠	٣/٥٤	خيوط كتان أو رامية غير مهيأة للبيع بالتجزئة ١ — خيوط كتان ٢ — خيوط كتان لصناعة الأحذية ٣ — غيرهـــا
٣١	٣/٥٥	فضلات قطن (بما فى ذلك نسالته) غير ممشطة ولا مندوفة .
٣٢	٥/٥٥	خيوط من قطن صرف نمرة ٨٣/١٤٠ فما فوق غير مهيأة للبيع بالتجزئة ١ — غير مبيضة وغير ملمعة ٢ — غيرهـــا
٣٣	٩/٥٥	نسج آخر من قطن مصنوعة من غزل نمرة ٨٣/١٤٠ فما فوق .

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
٣٤	٢/٥٨	سجاد آخر مبسط وحصير (كليم) بالشوماك ، بالكهرمانى ، وما يماثلها سواء كانت جاهزة أو غير جاهزة ١ - منسوج باليد أ - من صوف أو شعر حيوانى ناعم ب - من ألياف صناعة منسوجة باليد حـ - غيرهـا
٣٥	١٠/٥٩	مشمع أرضية (لينوليوم) لجميع الاستعمالات مصنوع على أساس نسجى - سواء أكان مفصلا أو غير مفصل .
٣٦	٤/٦٠	أشعرة (ألبسة داخلية) مصندة (شغل السنارة) أو بالكروشيه غير مطاطة ولاكتبيه . ٢ - من قطن
٣٧	١/٦١	أوشره (البسه خارجية) للرجال وللصبية ٣ - من قطن
٣٨	٢/٦١	أوشره (ألبسة خارجية) للنساء والبنات وصغار الأطفال ٤ - من قطن
٣٩	٢/٦٤	أحذية بنعال خارجية من جلد طبيعى أو اصطناعى ١ - للرياضة ٢ - غيرهـا
٤٠	٤/٦٨	أرضية طواحين وأصناف مماثلة للطحن أو نزع الألياف أو الشحذ أو الصقل أو التقويم أو الشق أو القطع من أحجار طبيعية وكتلة أو غير مكتله أو من مواد شاحذة طبيعية أو صناعية أو من فخار بما فى ذلك القطاعات والأجزاء الأخرى من هذه المواد للارحية والأصناف الأخرى وان كانت بأجزاء من مواد أخرى أو بمحاور ولكن بدون هياكل .

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
		١ ـ أرضية للطواحين
		أ ـ من أحجار طبيعية
		ب ـ من أحجار صناعية
		٢ ـ غيرهـا
٤١	١٠/٧٣	قضبان وعيدان من حديد أو صلب مجلخد بالحرارة أو مطروقة أو مشكلة على البارد أو مجهزة على البارد (بما فى ذلك متقنة الصنع) قضبان من صلب مجوفة للحفر التعدينى :
		١ ـ قضبان من سلك
		٢ ـ غيرهـا
٤٢	١١/٧٣	زوايا وأشكال خاصة من حديد أو صلب مجلخه بالحرارة أو مطروقة أو متحصل عليها أو مجهزة دون حرارة ، حواجز مسلحة من حديد أو صلب وان كانت مستطبة أو مجمعة
		١ ـ زوايا وأشكال خاصة وقطاعات ٨٠ ملليمتر أو أكثر وحواجز مسطحة
		أ ـ زوايا وأشكال وقطاعات
		ب ـ حواجز مسطحة
		٢ ـ غيرهـا
٤٣	١٢/٧٣	مهمات من حديد أو صلب لمد خطوط السكك الحديدية والترام قضبان محولات ـ قضبان تقاطع عوارض ـ فلنكات ... الخ .
		أ ـ قضبان
		أ ـ للسكك
٤٤	١٧/٧٣	مواسير وأنابيب من حديد صلب

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
٤٥	١٨/٧٣	مواسير وأنابيب من حديد أو صلب ما عدا الحديد الصب وما عدا المقصلات من صلب ذات الضغط العالى الكهربائى من الأنواع المستعملة فى توليد الكهرباء . ١ - مواسير وأنابيب من حديد أو صلب غير تامة الصنع (غير ذات لحام) ٢ - أنابيب ومواسير ملحومة أ - مواسير للحفر ب - مواسير فوق ١١ بوصة من جميع الأنواع حـ - من صلب غير قابل للصدأ د - غيرهـا ٣ - غيرهـا أ - أنابيب ملحومة ب - غيرهـا
٤٦	١٩/٧٣	مواسير من صلب ذات الضغط العالى وان كانت مقواة من الأنواع المستعملة فى مساقط المياه لتوليد الكهرباء .
٤٧	٢٠/٧٣	لوازم مواسير وأنابيب من حديد أو صلب مثل وصلات مفاصل أكواع .... الخ . ١ - كيحان ٢ - غيرهـا
٤٨	٢٤/٧٣	اسطوانات من حديد أو صلب لتعبئة الغازات المضغوطة أو المسيلة .
٤٩	٢٥/٧٣	حبال وأمراس قياسه من اسلاك حديد أو صلب وان كانت مضغوطة عدا المعزول منها بالكهرباء ١ - حبال صلب ٢ - غيرهـا

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
٥٠	٧٣/٣٣	مسامير لولبية كلاووظ ـ براغى وصواميل (عزقات) وزات ، محاض ، شناكل لولبية من حديد أو صلب ومسامير بوشام وحلقات (وردات) وأصناف مماثلة من حديد أو صلب . ١ ـ مسامير وصواميل وبراغى وغيرها لعربات السكة الحديد ٢ ـ مسامير قلاووظ غير ما ذكر ٣ ـ غيرهـا
٥١	٧٣/٣٦	مواقد (بما فى ذلك ما يمكن استعماله بصفة أساسية فى التدفئة المركزية) مدافئ ، أفران طبخ ، كوابتى ، وأجهزة تسخين أخرى غير كهربائية ـ مواقد تستخدم بالغازية وغلايات للغسيل وأجهزة مماثلة من النوع الذى يستخدم فى المنزل ـ لا تعمل بالكهرباء وأجزاؤها وقطعها المنفصلة من حديد أو صلب . ١ ـ مواقـد أ ـ للتدفئة بالوقود الجاف ب ـ للتدفئة بالوقود السائل حـ ـ للتدفئة بالغاز
	٧٣/٣٨	أدوات منزلية ومطبخية وصحية وأجزاؤها من حديد أو صلب ١ ـ أدوات منزلية وأجزاؤها أ ـ أطباق مطلية بالميناء ب ـ أطباق مجلفنة حـ ـ غيرهـا ٢ ـ أدوات صحية للاستخدام المنزلى وأجزاؤها أ ـ لوازم للأدوات الصحية ب ـ غيرهـا العدد اليدوية الآتية : جارف ، محاول ، محافر ، فؤوس وأنشاط ، بلطات سكاكين كلاوتش ، مجزات أعشاب وأغصان وعدد آخر مستعملة فى الزراعة والبساتين والغابات .

رقم مسلسل	فصل وعدد التعريفة	وصف المنتجات
٥٠	٢/٨٢	مناشير (يدوية) مركبة ، نصال مناشير يدوية وآلية بما فى ذلك المناشير الغير مسننة ١ ـ مناشير لقطع الخشب أ ـ مناشير يدوية ب ـ غيرها ٢ ـ سلاح منشار لآلات قطع المعادن ٣ ـ غيرها أ ـ مناشير يدوية ب ـ غيرها
٥١	٣/٨٢	العدد اليدوية الآلية : كماشات بما فى ذلك القاطعة ، ملاقط ، مفاتيح ، رقط الصواميل مفصلات معادن وغيرها ، تواقب ، قاطعات المواسير والصواميل مبارد للخشب ١ ـ مقصات لقطع المعادن ٢ ـ كماشات ٣ ـ مفاتيح ربط الصواميل ٤ ـ غيرها
٥٢	٤/٨٢	عدد يدوية بما ذلك : قواطع ماسية مركبة للزجاج غير مدرجة فى أى بند من هذا الفصل ـ مواقد لجام ، سندات ، وملزمات فيما عدا لوازم أو أجزاء من العدد الآلية ـ قابلة للحمل ، وعجل المسنات مركبة على اطارات تعمل باليد أو بالرجل ١ ـ مطارق ٢ ـ سندان ٣ ـ مناقيب

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
		٤ — عدد خاصة لصانعى الساعات
		٥ — مواقد لحام
		٦ — غيرهـــا
٥/٨٢		أدوات للعدد اليدوية والآلات (للتقعير والحفـر والثقـب اللولبى والخرط والولبة والكشط والقطع بما فى ذلك عـــدد سحب الاسلاك وعدد الثقب •
		١ — أساسها من معدن
		أ — مثاقيب وأدوات للثقب
		ب — مثاقيب لولبية وأدوات للتقعير وآلات للولبة بما فيها عدد السحب وغيرها مما يستخدم فـــى الثقب اللولبى والقطع
		حـ — أدوات التفريز والتقعير والقطع وسطور قطع التروس
		د — الأدوات الدوارة مثل المبارد
		هـ — أدوات قلد ومساحب الأسلاك المعدنية لمواسير والتثقيب والحفـــر على البارد •
		و — أدوات حفر الصخور والمناجم والقطع
		١ — للاستخدام فى المناجم
		٢ — غيرهـــا
		ز — عدد أخرى للآلات والعدد اليدوية
		٢ — من كربيدات المعادن
		أ — للحفر والتثقيب
		١ — لأغراض التعدين
		٢ — غيرهـــا
		ب — غيرها للآلات والعدد اليدوية

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
		٤ ـ مضخات نفاثة (تعمل بالحقن
		٥ ـ مضخات بالمكابس
		٦ ـ رافعات سوائل
		٧ ـ غيرهـــا
٥٩	١١/٨٤	مضخات هوائية مضخات تفريغ هواء ، مضاغط هواء وغاز (بما فى ذلك المضخات الآلية العنفية ـ التربينة ـ والمولدات ذات المكابس الحرة) ، مراوح وأجهزة نافخة للهواء ، والغازات وما يماثلها .
		١ ـ مضخات
		أ ـ مضخات هواء
		ب ـ مضخات تفريغ هواء
		حـ ـ غيرهـا
		٢ ـ مضخات تفريغ هواء
		٣ ـ مولدات ذات مكابس حرة
		٤ ـ مراوح
		٥ ـ غيرها
٦٠	١٢/٨٤	وحدات تكييف هواء ـ محتوية ذات غلاف موحد على مروحـــة بمحرك وتجهيزات لتعديل الحرارة والرطوبة .
		١ ـ وحدات تكييف آلية بقوة لا تزيد على ٣٠٠ متر مكعب .
		٣ ـ ضواغط وما يماثلها لتبريد الهواء والتهوية
		٤ ـ غيرهـــا
٦١	٢١/٨٤	أجهزة آلية (وان كانت تدار باليد) لرش ونفث السوائـــل والمساحيق ، أجهزة اطفاء حريق وان كانت معبأة ، أجهـــزة قذف الرمال ونفث البخار وأجهزة مماثلة .

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
		١ ـ أجهزة وآلات لنفث البخار والرمال ٠٠٠ الخ لتنظيف الأشياء المعدنية ٠
		٢ ـ مضخات حريق
		٣ ـ أجهزة آلية أخرى لرش السوائل بمضخات لأغراض متعددة
		٤ ـ مضخات أخرى شابهة
		أ ـ تدار باليد
		ب ـ بقوة لا تزيد على ٤٠٠ لتر تدار تلقائيا
		حـ ـ بقوة لا تزيد على ٤٠٠ لتر تنقل أو تجر
		د ـ بقوة تزيد على ٤٠٠ لتر ولا تزيد على ٨٠٠ لتر تدار تلقائيا ٠
		هـ ـ بقوة تزيد على ٤٠٠ ولا تزيد على ٨٠٠ لتر تجر أو تنقل ٠
		و ـ بقوة تزيد على ٨٠٠ لتر
		١ ـ تدار تلقائيا
		٢ ـ غيرها
		ز ـ غيرهـــا
٦٢	٢٣/٨٤	آلات وأجهزة ـ ثابتة أو متحركة ـ للحفر والتسوية والثقب ولاستخراج الأتربة والمعادن مثل الجارفات الآلية والحافرات والثاقبات والمسويات والبنلدوزر ٠٠٠ الخ جارفات ثلج لا تعمل تلقائيا (بما فى ذلك جارفات ثلج) ٠
		٣ ـ آلات وأجهزة للحفر وجوارف آلية ٠
		٤ ـ آلات تسوية خلاف سويات الأرض
٦٣	٣٧/٨٤	أنوال للنسج ولشغل السنارة والنول والمسننات (دامنلا) والمطرزات والعقادة والنول الشبكى ٠ أجهزة وآلات تحضير الخيوط للنسج والتصنير ٠٠٠ الخ
		٦ ـ أنوال لنسج الجوارب
		١ ـ تدار باليد
		٢ ـ غيرهـــا

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
		٧ ـ آلات شغل السنارة
		أ ـ للتصنير المستقيم
		ب ـ للتصنير الدائرى
		٨ ـ آلات للبرم
		٩ ـ آلات للبرم بالحجم
		١٠ ـ آلات اختبار المنسوجات
		١١ ـ آلات لاصلاح الجوارب
	٤٥/٨٤	عدد آلية لشغل المعادن والكرميدات المعدنية غير ما يدخل منها فى البندين ٤٩/٨٤ ، ٥٠/٨٤
		١ ـ آلات ذات الحركة
		أ ـ مطارق هوائية آلات للطرق . آلات للولبة ومطارق آلية .
		ب ـ مكابس
		١ ـ تدار آليا
		٢ ـ تدار هيدروليكيا
		حـ ـ آلات أخرى
		١ ـ للثنى ، للتقويم ولقطع ألواح الصفيح
		٢ ـ لصناعة ولتشغيل الانابيب
		٣ ـ لتشغيل البروز
		٤ ـ للتشكيل على البكارة
		٥ ـ لقطع الخيوط وما يماثل
		٦ ـ غيرهـــا
		٢ ـ آلات تعمل لطريقة الازالة (مسح)
		أ ـ مخارط
		١ ـ مخارط ذات استخدام عام وانتاجى بأسنان لا تزيد ارتفاعها عن ٣٥٠ م ملليمتر .
		٢ ـ مخارط رأسية وكاروسيل
		٣ ـ مخارط دوارة

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات

٤ - آلات مستعملة فى خراطة وموازنة أعدة نقل الحركة أو محاور العمل ذات الاقطار الكبيرة للنسخ وللأصل .

٥ - غيرها

ب - آلات للثقب

١ - رأسية (قاعدة مرب عليها عامود)
٢ - أفقية بعامود - قطره لغاية ١٦٠ مم
٣ - فى جميع الاتجاهات
٤ - للتسيق

حـ - آلات شحذ

١ - للاعمال الدائرية داخلية وخارجية
٢ - للشحذ الأفقى
٣ - بلون أسنان
٤ - خاصة
٥ - غيرها

د - آلات تنعيم

هـ - آلات قرض السطح

١ - رأسية ، أفقية ومادية
٢ - آلات تعمل حسب التصميم
٣ - آلات للنسخ - خاصة وغيرها

و - آلات مسح

١ - قصيرة وطويلة المدى
٢ - رأسية خاصة

ز - مناشير

١ - ذات أسلحة وأسلحة دائرية
٢ - دائرية وخاصة

ح - آلات خاصة تعمل بالازالة (القرض)

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجـــات
		ط ـ وحدات تشغيل لتشغيل المعادن
		س ـ آلات مستقيمة
		ك ـ آلات لعمل التثنية
		ل ـ آلات آلية خاصة
		م ـ آلات للصقل
		ن ـ آلات أخرى
٦٥	٨٤/٥٢	آلات حاسبة ، آلات كاتبة حاسبة (محاسبة) صناديق نقـد آلات ختم الطوابع ، آلات صرف التذاكر وما يماثلها مـن آلات محتوية على أجهزة حاسبة .
		١ ـ آلات حاسبة
		أ ـ تدار باليد
		ب ـ تدار بالكهرباء
		٢ ـ آلات حاسبة (كاتبة حاسبة)
		أ ـ ميكانيكيـــة
		ب ـ كهربائية
		٣ ـ آلات صرف وتسجيل التذاكر
		٤ ـ آلات ختم الطوابع
		٥ ـ صناديق نقد مسجلة
		٦ ـ غيرهـــا
٦٦	٨٥/٣	خلايا مولدة للكهرباء وبطاريات
		١ ـ خلايا جافة لتغذية مصابيح الجيب
		٢ ـ غيرهـــا
٦٧	٨٥/٤	جماعات كهربائية (مدخرات كهربائية)
		١ ـ مدخرات الرصاص (حمضية)
		أ ـ للسيارات
		ب ـ غيرهـــا
		٢ ـ مدخرات صلب (قلوية)
		٣ ـ غيرهـــا

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
٦٨	١٠/٨٧	دراجات بدون محركات (بما فيها دراجات للتوزيع) ١ ـ درجات للرياضة والرحلات ٢ ـ دراجات السباق ٣ ـ دراجات الاطفال ذات عجلات يزيد قطرها عن ٢٤ بوصة ٤ ـ غيرهـــا
٦٩	١٢/٨٧	أجزاء وقطع منفصلة للاصناف التى تدخل تحت البند ١٠/٨٧
٧٠	٣/٩٠	أطر وركائب وأجزاؤها للنظارات وجسور الاطارات ومقابـــض النظارات والأصناف المماثلة ١ ـ اطارات ترتكز على الأنف ٢ ـ غيرهـــا
٧١	٢٠/٩٠	أجهزة أشعة سينية ، أجهزة عناصر مشعة (راديومبه) بما فيها مولدات أشعة سينية وحاماتها ومولدات الضغط العالـــــى ولوحات الضبط ومناضد ومقاعد وستاتر وما يماثلها للفحـــص والعلاج بالأشعة ١ ـ أجهزة أشعة × وأجهزة راديومية وأجهزة أخرى تستخدم فيها الاشعاع الذرى
٧٢	١/٩٤	مقاعد وأرانت (عدا ما يدخل منها فى البند ٢/٩٤) وان كانت قابلة للتحول الى أسرة وأجزائها ١ ـ مقاعد وارانك خشبية أ ـ مكســـوة ب ـ غيرها ٢ ـ مقاعد وارانك من معدن أ ـ مكســـوة ب ـ غيرهـــا

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	وصف المنتجات
		٣ ـ غيرها
		أ ـ مكسوة
		ب ـ غيرها
٧٣	٣/٩٤	أثاثات أخرى وأجزائها
		١ ـ للاستعمال المنزلي
		أ ـ من خشب
		ب ـ من معدن
		حـ ـ غيرها
		٢ ـ للمكتب
		أ ـ من خشب
		ب ـ من معدن
		حـ ـ غيرها
		٣ ـ للمدارس
		أ ـ من خشب
		ب ـ من معدن
		حـ ـ غيرها
		٤ ـ غيرها
		أ ـ من خشب
		ب ـ من معدن
		حـ ـ غيرها

ب ـ قائمـــــــة
بالمنتجات التى تقرر اضافتها للقائمة المشتركـــة

برقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
١	٤/٥	مصارين ومثانات ومعد حيوانات ما عدا الاسماك سواء كانت أو مجلـزاة :
		١ ـ مصارين
		أ ـ خام أو مملحة
		ب ـ مجففـــة
		٢ ـ غيرهـــا
		أ ـ خام أو مملحة
		ب ـ مجففـــة
٢	١/٧	خضر ونباتات صالحة للاكل ، طازجة أو مبردة
		٣ ـ غـــيره
		حـ ـ بصـــل
٣	٣/٨	حمضـــيات ، طازجة أو محفوظة
		١ ـ برتقال ، يوسفى ، كلنتينا
		٢ ـ غـــيره
		أ ـ ليمون
		ب ـ ليمون هندى (جريب فروت)
		حـ ـ غـــيره
٤	٦/١٠	أرز
		١ ـ غير مقشور أو مقشور فقط
		أ ـ غير مقشور
		ب ـ مقشور
		٢ ـ غـــيره
		أ ـ مسوح أو ملمع
		ب ـ غـــيره

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــان السلع
٥	١/١٣	مواد أولية نباتية للصباغة أو للدباغة حنـــاء
٦	١/١٧	سكر شوندر (بنجر) وسكر قصب فى حالته الجامدة ١ ــ سكر خـــام أ ــ سكر قصب ٢ ــ غـــيره أ ــ مصفى ب ــ سكر قصب حـ ــ سكرنيات
٧	٢/٢٤	تبغ مصنوع ، خلاصات وأرواح ، تبغ ١ ــ سيجار وشاروت ٢ ــ سجاير ٣ ــ غـــيره
٨	/٢٥	ملح عادى بما فى ذلك الملح الصخرى ، ملح طعام كلوريد الصوديوم النقى ومحاليل ملحية " ماء بحر " ملح بحـــرى
٩	١٠/٢٧	زيوت النفط أو زيوت المواد المعدنية القارية (غير خام) محضـــرات غير مذكورة ولا داخلة فى مكان آخر ، محتوية على ما لا يدل عـــن وزنا من زيوت النفط أو زيوت المواد المعدنية الكاوية على أن تكـون هذه الزيوت العنصر الأساسى فيها : ١ ــ بترول مكرر جزئيا بما فى ذلك النفط الناتج من تقطير أولى ٢ ــ جازولين أ ــ جازولين مقطر ب ــ جازولين مخصوص للاغراض الطبية لمصانع المناجم وللالوان والورنيش . حـ ــ وقود الآلات د ــ غـــيره

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــان السلع
		٣ ــ كيروسين بما فى ذلك وقود الطائرات والارواح السناء
		أ ــ كيروسين
		ب ــ وقود الطائرات
		حـ ــ أرواح
		٤ ــ غاز أويل وقود للمنازل ووقود للاضاءة
		أ ــ غاز أويل (وقود الديزل)
		ب ــ فويل أويل
		حـ ــ أصناف وقود سائل آخر
		٥ ــ مخلفات زيوت وقود
		٦ ــ زيوت تشحيم وشحومات
		أ ــ زيوت تشحيم
		١ ــ للمحركات
		٢ ــ زيوت الطائرات
		٣ ــ زيوت للتوربينات
		٤ ــ زيوت سلندرات
		أ ــ درجة الاستعمال حتى ٢٨٠ مئوية
		ب ــ درجة الاستعمال تزيد على درجة ٢٨٠ مئوية
		٥ ــ زيوت محولات
		٦ ــ زيوت لعلب التروس
		٧ ــ فازلـــين
		٨ ــ غـــيره
		ب ــ شحومات معدنية
		شحومات خاصة بالمدحرجات (نوبل نبرنج)
		شحومات طبيعية وغيرها
		٧ ــ غـــيره
		أ ــ بترول
		١ ــ للاضاءة
		٢ ــ بترول خاص بتجهيزات الانارة ومصابيح الصيد
		٣ ــ غـــيره

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــان السلع
١٠	٢٨/٢٩	بروفيتامينات وفيتامينات طبيعية أو منتجة تركيبيا بما فى ذلك مركزاتها الطبيعية ، ومشتقاتها المستعملة بصورة رئيسية لفيتامينات مخلـــوط فيما بينها أم لا ولو فى محاليل .
		١ ــ بروفيتامينات غير مخلوطة وان كانت فى محاليل مائية
		أ ــ حامض النيكوتينيا وأملاحه (نيكوتينات الكالسيـــوم نيكوتينات الصوديوم) .
		ب ــ غيره عدا مشتقات حامض النيكوتينيات
		محضرات مضادة للجراثيم (لتيبوتينـــا)
		١ ــ بنسلين وبنسلين
		٢ ــ ستراسيلين ، اوتينترا سبلين وفلوافتراسكلين
		٣ ــ ستروبتوميسين سلفيت وداى شايد روستروبتو
		٤ ــ بوليكسين ب سلفات
		٥ ــ غـــيره
١١	٣/٣١	أدوية للطب البشرى أو البيطرى
		أسمدة فوسفاتية معدنية أو كيماوية
		٢ ــ غـــيره
		جـ ــ أسمدة فوسفاتية نصف مصنوعة
١٢	٤/٣٦	كبسولة للتفجير ، أجهزة اشعاع ، مفجرات (ديتونبتور)
		١ ــ أجهزة اشعاع
		أ ــ كهربائية
		١ ــ للمناجم
		٢ ــ غيرهـــا
		ب ــ غـــيره
		٢ ــ مفجرات (ديتونيتور) كهربائية
		٣ ــ غـــيره
		أ ــ للصيـــد
		ب ــ غـــيره

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
١٣	٢/٣٧	أفلام بشكل لفائف حساسة — غيره محفورة وان كانت مثقبة :
		١ — أفلام بشكل لفائف
		أ — بعرض لا يزيد عن ٨ مم
		١ — أسود وأبيض
		٢ — ملون
		ب — يبلغ عرضها أكثر من ٨ مم ولا يزيد عن ٣٥ مم
		١ — أسود وأبيض
		٢ — ملون
		حـ — يبلغ غرضها أكثر من ٣٥ مم
		١ — أسود وأبيض
		٢ — ملـــون
		٢ — أفلام مغطاة بطبقتين
		٣ — غـــيره
١٤	١١/٣٨	مطهرات ومبيدات حشرات وفطريات وأعشاب ضارة وما يماثلها سموم فئران ومنتجات مماثلة مهيأة بأشكال أو فى أغلفة للبيع بالتجزئة أو كمحضرات أو أصناف مماثلة كالا شرطة والفتائل والشموع • وأوراق قتل الذباب •
		١ — كبريت مهيأ بأشكال للبيع بالتجزئة أو فى أغلفة لا يزيد وزنها عن كيلوجرام واحد •
		٢ — محضرات النحاس
		أ — بشكل أقراص وما ماثل أو فى عبوات لا يزيد وزنها عن كيلوجرام واحد
		ب — أصنـــاف أخرى
		٣ — غـــيره
		أ — أملاح لتشريب الخشب مجهزة أساسا ومركبات الكروم •
		ب — محضرات أساسها النبكوتين أو التبغ
		حـ — أصناف أخرى
		١ — بشكل أقراص وما شابه أو فى عبوات أو أغلفة وزنها عن كيلوجرام واحد
		٢ — غـــيره

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
١٥	١/٣٩	منتجات عمليات التكثيف الكيماوى (كوند سيشن) الكيماوى المركب (ببلبفوند سيشن) والتنظيم الداخلى بالاضافـــة لجـزئيات مختلفة (بولى أديس) وان كانت مسطحة أو مبلورة أو موجدة الاتجاه (لينيار) مثل الفينويست (الامـ الالكبدات ، بولى استرات ٠
١٥	١/٣٩	١ ــ فينو بلاست أ ــ عجين ضغط ب ــ رانتجات للورنيش حـ ــ لاصقات تركيبية د ــ أشكال أخرى ٢ ــ أمينوبلاست أ ــ عجين ضغط ب ــ رانتجات للورنيش حـ ــ اللاصقات النسجية د ــ البسة نسيجية هـ ــ أشكال أخرى ٣ــ بولى استرات ٤ــ بولى أميـد ٥ــ سيليكون ٦ــ راتجات الابيونسيد ٧ــ غـــيره ملحوظة : بعض الاصناق المذكورة تحت هذا البند ورد ذكرها تحت الفقرة ٢٦ من القائمة المشتركة الاولى ٠
١٦	٢/٣٩	منتجات عمليات البلبسرة المركبة (تيولبريزيـــــش) البولى ابثيلين البولى نتراها الرابتيلين ،البولى ايزوبيـــــو ،البولى ستبيمن كلوريد البولى فينيل اسينات البولى فيتيـــا ــ ومشتقات البولـــى فينين الاخر ومشتقات البولى اكريليب البس ــ رثاكريليك كلورات بنات الود

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــان السلع
		رانتجات الكوانـــزول اندين
		أ ـ كلوريد البولى فينين
		أ ـ سائل
		ب ـ مساحيق
		حـ ـ أشكال أخرى
		٢ ـ البولى فينيـــن
		٣ ـ بولى ايتليـــن
		٤ ـ بولى بروبيليـــن
		٥ ـ بولى ايزوبيلين
		٦ ـ بوليستيرين
		٧ ـ راتنجـــات
		٨ ـ أشكال أخرى
١٧	٧/٣٩	مصنوعات المواد المذكورة فى البنديمن ١/٣٨ الى ٣٠/
		١ ـ اوتار مضارب
		٢ ـ لوحات مقواة بخيوط زجاج لكرة السلة
		٣ ـ مناخـــس
		٤ ـ ستاير ، ورق حائط ومنتجات مماثلة
		٥ ـ خزانا وأوعية وصناديق وما ماثل لتخزين ونقل السلع
		٦ ـ لوازم المطبخ
		٧ ـ أصناف صحية وللتواليت
		٨ ـ أصناف للزينة
		٩ ـ أصناف الاضاءة ولوازمهما
		١٠ ـ مفراعـــيم
		١١ ـ مـــلابس
		١٢ ـ غـــيره
١٨	٢/٤١	جلود فصيلتى البقر (بما فى ذلك الجاموس ولاخيل ما عدا ما يوكل منها فى البنود ٦/٤١ ، ٧/٤١ ، ٨/٤١) .

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع .
		١ — جلود عجول
		أ — مدبوغة ولكن غير مجهزة لتصنيعها منتجات جلود
		ب — غيرهـــا
		٢ — غـــيره
		أ — جلود بقر
		١ — مدبوغة ولكن غير مجهزة لتصنيعها منتجات جلود
		٢ — غيرهـــا
		ب — غـــيره
١٩	١/٤٨	ورق وورق مقوى (بما فى ذلك حشو البلبلوز مصنوع آليا ، أو صفائح
		١ — ورق صحف
		٢ — ورق طباعة وكتابة
		أ — ورق طباعة
		ب — ورق كتابة
		٣ — ورق كرافت وورق كرافت مقوى
		أ — للكابلات الكهربائية
		ب — للحزم والتغليف
		٤ — ورق سجاير
		٥ — غـــيره
		أ — ورق
		١ — من النوع المستخدم لتغليف الكتب
		٢ — للاغراض الصحية (ورق تواليت فرط)
		٣ — ورق حزم ولف من غير ورق الكرافت
		٤ — ورق رقـــم
		٥ — ورق نشاف
		٦ — ورق ترشيح
		٧ — غـــيره
		ب — صفائح من عجينة ورق
		١ — أبيض أو أشهب أو بنى
		٢ — خـــاص
		٣ — غـــيره

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
		حـ ـ ورق مقـــوى
		١ ـ متعدد الطبقات
		٢ ـ مصنوع من خرق
		٣ ـ غـــيره
		د ـ حشو السليلوز
٢٠	١٢/٤٨	أغطية أرضيات أساسها الورق أو الورق المقوى سواء أكانت مغطـــاة أو غير مغطاة بطبقة من عجينة اللينوليوم وان كانت مقطعة .
		١ ـ أساسها الورق
		٢ ـ أساسها الورق المقوى
٢١	٥/٥٥	خيوط من قطن غير مهيأة للبيع بالتجزئة
		١ ـ خام ، غير ملمعة
		٢ ـ غـــيره
٢٢	٩/٥٥	نسيج آخر من قطن
		١ ـ خـــام
		أ ـ معدة للبطانيات
		ب ـ غـــيره
٢٣	٤/٥٥	خيوط وحبال وتُمواس مصفورة أو غير مصفورة
		٦ ـ مصنوعة من ألياف جوز الهند
٢٤	٣/٦١	أسترة وألبسة داخلية للرجال والصبية بما فى ذلك الياقات وصدور القمصان وأطراف أكمامها
		١ ـ من الباب تركيبية
		٢ ـ من الباب مجـــددة
		٣ ـ من صوف أو وبر ناعم
		٤ ـ من قطـــن
		٥ ـ من حرير طبيعى
		٦ ـ من مواد نسجية أخرى

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
٢٧	٤/٦١	أسترة (ألبسة داخلية) للنساء والبنات وصغار الاطفال ١ — من ألياف تركيبية ٢ — من الياف مجددة ٣ — من صوف أو وبر ناعم ٤ — من قطن ٥ — من حرير طبيعي ٦ — من مواد نسجية أخرى
٢٨	٢/٦٢	بياضات للأسرة والمناضد والتشبك (تواليت) والمصابغ ستائر وغيرها من أصناف المفروشات ١ — بياضات للاسرة ولتشبك وللمطابخ أ — من قطن ب — من ألياف تركيبية حـ — من ألياف مجددة د — من حرير طبيعي هـ — من مواد نسجية أخرى ٢ — غـــيره
٢٩	١/٦٤	أحذية بنعال خارجية ووجوه من مطاطا من لدائن اصطناعية .
٣٠	١٢/٦٨	مصنوعات من خليط حرير صخري (اسبستوس — اميانت) بأصنـــاف أو بمواد تماس أخرى ، مصنوعات من خليط ألياف سلسيلوزيـــــا بأسمنت أو بمواد تماس أخرى ومصنوعات مماثلة . ١ — ألواح ، ألواح لتقـــرب ألواح موجة ، ألواح لك وما ماثل أ — من اسبستوس باسمنت ب — من ألياف سليلوز وما ماثل ٢ — انابيب ومواسير أ — من السبستوس باسمنت ب — من الياف سليلوز باسمنت وما ماثل . ٣ — غـــيره

لارقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
٣١	١/٧٣	حديد صب (ظهر) بما فى ذلك حديد صب (سبيجل) خامـــا أو سبائك أو كتلا أو بأشكال مماثلة ٠ ١ ـ حديد صب سبيجل ٢ ـ غـــيره أ ـ حديد صب أشهب ب ـ حديد صب ابيض حـ ـ غـــيره
٣٢	١٥/٧٣	صلب خاص وصلب كربونى بالاشكال المذكورة فى البنود من ٦/٧٣ الى ١٤/٧٣ ١ ـ سبائك من صلب كربونى ٢ ـ سبائك من صلب خاص ٣ ـ كتل وأشكال مماثلة وقطع مطروقة طرقا أوليا من صلب كربونى ٤ ـ كتل وأشكال مماثلة وقطع مطروقة طرقا أوليا من صلب خاص ٥ ـ لفات لاعادة الدرفلة من صلب كربونى ٦ ـ لفات لاعادة الدرفلة من صلب خاص ٧ ـ عيدان صناعة الاسلاك من صلب كربونى ٨ ـ عيدان صناعة الاسلاك من صلب خاص ٩ ـ قضبان وعيدان من صلب كربونى (فيما عدا عيدان صناعة الاسلاك) وقضبان من صلب مجوفة للحفر المعدنى)٠ ١٠ ـ قضبان وعيدان من صلب خاص (فيما عدا عيدان صناعة الاسلاك وقضبان من صلب مجوفة للحفر التعدنى ٠ ١١ ـ زوايا وأشكال خاصة سمك ٨٠ مم أو أكثر وحواجز مسحه مـــن صلب كربونى ٠ ١٢ ـ زوايا وأشكال خاصة سمك ٨٠ مم أو أكثر وحواجز مسطحة خاص ٠ ١٣ ـ زوايا وأشكال خاصة يقل سمكها عن ٨٠ مم صلب كربونى ١٤ ـ زوايا وأشكال خاصة يقل سمكها عن ٨٠ مم خلائط صلب ١٥ ـ ألواح وصفائح يزيد سمكها عن ٤ر٧٥ مم وصفائح عريضة كربونى ١٦ ـ ألواح وصفائح يزيد سمكها عن ٤ر٧٥ مم وصفائح عريضة من خاص ٠ ١٧ ـ ألواح وصفائح يبلغ سمكها ٣ مم أو أكثر ولا يتجاوز عن ٤ر٧٥ من صلب كربونى ٠

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
		١٨ ــ ألواح وصفائح يبلغ سمكها ٣ مم أو أكثر ولا يتجاوز ٣ر٧٥ مم من صلب خاص .
		١٩ ــ ألواح وصفائح يقل سمكها عن ٣ مم غير مطلية أو مدهونة أو مكسية من صلب كربوني .
		٢٠ ــ ألواح وصفائح يقل سمكها عن ٣ مم غير مطلية أو مدهونة أو مكسية من صلب خاص .
		٢١ ــ ألواح وصفائح يقل سمكها عن ٣ مم مطلية أو مدهونة أو مكسية صلب كربوني .
		٢٢ ــ ألواح وصفائح يقل سمكها عن ٣ مم مطلية أو مدهونة أو مكسية من صلب خاص .
		٢٣ ــ رقائق من صلب كربوني
		٢٤ ــ رقائق من صلب خاص
		٢٥ ــ أسلاك من صلب كربوني
		٢٦ ــ أسلاك من صلب خاص
		٢٧ ــ غيرهـــا
٣٣	٣/٧١	قضبان وعيدان وزوايا وأشكال خاصة من نحاس ، أسلاك من نحاس
		١ ــ قضبـــان
		أ ــ من نحاس (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط نحاس
		٢ ــ زوايا وأشكال خاصة
		أ ــ من نحاس (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط نحاس
		٣ ــ أســـلاك
		أ ــ من نحاس (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط نحاس
٣٤	٤/٧٤	صفائح وألواح وقدر من نحاس
		١ ــ ألـــواح
		أ ــ من نحاس (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط نحاس

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
		٢ ــ قـــــدد
		أ ــ من نحاس (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط نحاس
٣٥	٥/٧٤	أوراق من نحاس (وان كانت منقوشة بالضغط ومقطعة أو مطليـــة أو منحنية أو مثبتة على ورق أو مواد تقوية أخرى يتجاوز سمكهـــا ١٥ر مم (بواعـــده الخاص) .
		١ ــ مثبتـــة
		٢ ــ غيرهـــا
٣٦	٧/٧٤	أنابيب ومواسير (وان كانت غير تامة الصنع) وقضبان مجوفة من نحاس
		١ ــ أنابيب
		أ ــ من نحاس (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط نحاس
		٢ ــ غيرهـــا
٣٧	٢/٧٦	قضبان وعيدان ، وزوايا ، أشكال خاصة ومقاطع من المنيوم ، أســلاك من المنيوم .
		١ ــ قضبان
		أ ــ من المنيوم (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط المنيوم
		٢ ــ زوايا وأشكال ومقاطع
		أ ــ من المنيوم (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط المنيوم
		٣ ــ أســـلاك
		أ ــ من المنيوم (عدا خلائطه)
		ب ــ من خلائط المنيوم

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
٣٨	٣/٧٦	صفائح ، ألواح ، وقدد من المنيوم ١ ـ الواح وصفائح أ ـ من المنيوم (عدا خلائطه) ب ـ من خلائط المنيوم ٢ ـ قـــدد أ ـ من المنيوم (عدا خلائطه) ب ـ كن خلائط المنيوم
٣٩	٤/٧٦	أوراق من المنيوم وان كانت منقوشة بالضغط أو مقطعة أو مثقبة أو المطلية أو مطبوعة أو مثبتة على ورق أو مواد تقوية ولا يتجاوز سمكها عن ٢٠ر مم (باستثناء سمك الحامل) ١ ـ مثبتـــة ٢ ـ غيرهـــا
٤٠	٥/٧٦	مساحيق ورقائق كم ١ ـ من المنيوم (عدا خلائطه) ٢ ـ من خلائط المنيوم
٤١	٦/٧٦	أنابيب ومواسير وان كانت غير تامة الصنع وقضبان مجوفة من المنيوم ١ ـ أنابيب أ ـ من المنيوم (عدا خلائطه) ب ـ من خلائط المنيوم ٢ ـ غيرهـــا أ ـ من المنيوم (عدا خلائطه) ب ـ من خلائط المنيوم
٤٢	١٥/٧٦	أدوات منزلية وصحية وأجزاؤها من المنيوم ١ ـ أوعيـــة أ ـ لا تزيد سعتها عن ١٠ لتر ب ـ تزيد سعتها عن ١٠ لتر

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
		٢ ـ أدوات مطبخية أخرى ، وأصناف المائدة عدا والشوك والملاعق
		٣ ـ أدوات تواليت وأدوات صحية
		٤ ـ أدوات منزلية أخرى عدا الشوك والملاعق
٤٣	٨/٨٤	محركات وآلات محركة أخرى ـ لوازم محركات الديزل وقطع غيارها
٤٤	١٥/٨٤	ثلاجات وأجهزة تبريد (بتجهيزات كهربائية أو غيرها) ـ مبردات مياه
٤٥	١٧/٨٤	آلات وتجهيزات وان كانت تسخن بالكهرباء ليعالجه المواد بتسخين الحرارة ، مثل التسخين ، الطبخ والتحميض والتقطير ، التكرير والتعقيم ، التعقيم بطريقة باستير ، التجفيف ، التبخير ، التكثيف التبريد ... الخ على أن لا تكون معدة للاستعمال المنزلية ، مسخنات ماء غير كهربائية .
٤٦	٢٣/٨٤	ـ مبردات مياه آلات وأجهزة ثابتة أو متحركة ، للسفر والتسمية والثقب ولاستخراج الاتربة والمعادن " مثل المجارى الالية والحافرات ، والسمتوبيات والبلولد وزر .. الخ) مرسبات الاوتاد ، جارفات ثلج (عدا ذاتية الحركة بما فى ذلك ملحقاتها) . ١ ـ جارفات الثلج وكاسحات الثلج وغيرها من آلات الجرف للثلج عدا ذاتية الحركة . ٢ ـ آلات نقل مثل الالات الكاشطة أو ما يماثلها أ ـ ذاتية الحركة ب ـ غيرهـــا ٣ ـ آلات حفر ، جواريف آلية وما شابه ذاتية الحركة .

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
		٤ ــ بولدوزر ، حافرات وزر وما ماثل :
		أ ــ ذات محرك لا تتجاوز قوته ٢٠٠ حصان
		ب ــ ذات محرك لا تتجاوز قوته ٢٠٠ حصان
		٥ ــ مجادل دك غير مجادل الرصف
		٦ ــ مرسبات الاوتاد ، ونازعات الاوتاد
		٧ ــ آلات الثقب العميقة
		٨ ــ أجهزة استخراج البترول
		٩ ــ آلات حفر المناجم
		١٠ ــ آلات حفر الانفاق
		١١ ــ آلات تسوية
		١٢ ــ غـــيره
		ملحوظة : بعض الاصناف المذكورة تحت هذا البند ورد ذكرهـــا تحت الفقرة (٦٦) من القائمة المشتركة الاولى .
٤٧	٣٠/٨٤	آلات وأجهزة غـير مذكورة ولا داخلة فى مكان آخر من الفصل (٨٤) لصناعات : منتجات المخابز الفاخرة ، العجائن الغذائيـــة ، الحلويات ، الشكولاته المصنوعات السكرية ، البيرة وتحضير اللحـــوم والاسماك والخضر والفواكه (بما فى ذلك آلات الفرم أو التقطيـــع وآلات صناعة السكر
		ــ كسارات قصب السكر
		ــ آلات مستخدمة فى صناعة وتكرير السكر من قصب السكر
٤٨	٣٧/٨٤	أنوال للنسج والمصنوعات والنول المستات (دانتلا) والمطـــــرز والعفادة والنول السبكى ، أجهزة وآلات تحضير الخيوط للنســج ... الخ (تسوية وتصميغ .. الخ) .
		ــ آلات نسج القطن والجوت

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
٤٩	١/٨٥	أجهزة كهربائية ، مولدات ، محركات ، مغيرات — (دوارة أو محولات مقومات التيار وأجهزة تقويم آخر وشائع تأثير كهربائية)
		١ — مولدات ، محركات ومغيرات
		أ — مولدات ومحركات
		١ — محركات لاجهزة اشعال الافران
		٢ — غيرهـــا
		أ — يزن ٥ كيلوجرام فأقل
		ب — يزن أكثر من ٥ كيلوجرام وأقل من ١٠٠ كيلوجرام
		حـ — يزن أكثر من ١٠٠ كيلوجرام وأقل من ١٠٠٠ كيلوجرام
		د — يزن أكثر من ١٠٠٠ كيلوجرام
		ب — مغـــيرات
		١ — دوارة
		٢ — مستقرة
		٢ — محـــولات
		أ — للقياس
		١ — يزن ١٠ كيلوجرام فأقل
		٢ — يزن أكثر من ١٠ كيلوجرام
		ب — غـــيره
		١ — يزن ١ كيلوجرام فأقل
		٢ — يزن أكثر من ١ كيلوجرام ولا يزيد عن ١٠٠ كيلوجرام
		٣ — يزن أكثر من ١٠٠ كيلوجرام ولا يزيد عن ١٠٠٠ كيلوجرام
		٤ — يزن أكثر من ١٠٠٠ كيلوجرام
		٣ — مقومات التيار وأجهزة تقويم آخر
		٤ — غيرهـــا
٥٠	٦/٨٥	أجهزة آلية كهربائية للاستعمال المنزلي ذات محرك كهربائي
		٣ — مراوح كهربائية

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
٥١	١٥/٨٥	أجهزة ارسال واستقبال بالراديو للهاتف والبرق ، أجهزة ارسال واستقبال للاذاعة (راديو) وللاذاعة المصورة (تليفزيون) بما فى ذلك أجهزة الاستقبال الملحق بها جهاز حاكى (جراموفون) ، وأجهزة التقاط المناظر للاذاعة المصورة (تليفزيون) أجهزة ارشاد ملاحى بالراديو ، أجهزة رادار وأجهزة توجيه عن بعد بالراديو ٢ ـ أجهزة استقبال الاذاعة (راديو) بما فى ذلك الاجهزة الملحقة بها جهاز حاكى : حـ ـ أجزاء أجهزة الراديو
٥٢	٢٣/٨٥	أسلاك ضفائر ، حبال ، قدد قضبان ، وما يماثلها معزولة للكهرباء (بما في ذلك المطلية أو المؤكسدة) وان كانت مزودة بوصلات . ١ ـ مجموعات أسلاك ٢ ـ أسلاك نقل الطاقة الكهربائية ٣ ـ حبال للبرق أو الهاتف ٤ ـ الحبال المؤكسدة ٥ ـ الوصلات المعزولة ٦ ـ الاسلاك المستخدمة فى الملفات الكهربائية ٧ ـ غيرهـــا
٥٣	٧/٨٦	عربات نقل بضائع للسكك الحديدية والترام . ١ ـ عربات نقل للسكك الحديدية أ ـ عربات تبريد ب ـ عربات الخزانات والعربات المماثلة حـ ـ عربات التفريغ الذاتى (عن طريق الهواء المضغوط) وما شابه . د ـ عربات مسطحة للاحمال الثقيلة هـ ـ عربات لنقل الحيوانات الصغيرة و ـ عربات نقل الحيوانات الكبيرة

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع

ز ـ عربات نقل الدواجن الحية

ح ـ عربات نقل الاسماك الحية

ط ـ عربات قلابـــة

س ـ غيرهـــا

١ ـ عربات نقل بضائع مقفلة

٢ ـ عربات نقل بضائع مكشوفة

٣ ـ غيرهـــا

٢ ـ عربات نقل بضائع للترام

سيارات ذوات محركات لنقل الأشخاص أو البضائع والمواد ذلك سيارات السباق عدا ما يدخل فى البند ٨٧/٩

أ ـ سيارات نقل الاشخاص عدا سيارات النقل المشترك

ب ـ سيارات لمستشفيات

حـ ـ غيرهـــا

٣ ـ سيارات لنقل البضائع والمواد :

أ ـ سيارات صهاريج

ب ـ سيارات تبريد وسيارات حافظة للحرارة

حـ ـ سيارات قلابة بتركيبها ذاتية للشحن أو التفريغ

١ ـ تزيد حمولتها عن ٣٠ طن

٢ ـ تزيد حمولتها عن ١٠ طن ولا تتجاوز ٣٠ طن

٣ ـ تزيد حمولتها عن ١٠ طن ولا يتجاوز ٣٠ طن

٤ ـ تزيد حمولتها عن ٢ طن ولا يتجاوز ١٠ طن

٥ ـ سيارات جرارة

د ـ سيارات حرارة

هـ ـ سيارات جمع القمامة

و ـ غيرهـــا

٤ ـ سيارات للنقل المشترك :

أ ـ اوتوبيسات ضواحى

ب ـ اتوبيسات أخرى

حـ ـ ترولللى باس

د ـ غيرهـــا

رقم مسلسل	فصل وبند التعريفة	بيـــــان السلع
٥٤	٦/٨٧	أجزاء وقطع منفصلة للمركبات الداخلية فى البنود ١/٨٧ ، ٢/٨٧ و ٣/٨٧ .
٥٥	١٢/٩٢	اسطوانات حاكى وفواصل صوت أخرى لتسجيلات مماثلة ، اقـــراص أفلام ، اسلاك ... الخ ، مسجلة أو معدة لتسجيل ، قوالـــب لصناعة الاسطوانات . ١ - اسطوانات حاكـــى أ - ناطقة بلغة أجنبية واسطوانات أحاديث بدون موسيقى ب - غيرهـــا
٥٦	٤/٩٧	ألعاب مجتمعات للكبار والصغار (بما فيها الالعاب المجهـــزة أو بآلة للاستعمال فى المحال العامة ، تنس طاولة ، بلبلـــة ومناضد ألعاب الاندية ولوازمها .

ملحق رقم (٣)

بروتوكـــول
لاتفاق الترسع التجارى والتعاون الاقتصادى الموقع
فى ١٩٦٧

ان جمهورية مصر العربية وجمهورية الهند وجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية أطراف اتفاق ١٩٦٧ للتوسع التجارى والتعاون الاقتصادى (الذى سيشار اليه فيمـــا بعد " بالاتفاق ") ، قد أخذت فى الاعتبار :

- البروتوكول الموقع فى القاهرة فى ١٦ يوليو ١٩٦٩ لتضمين " الاتفاق " قائمـــة سلعية اضافية ،
- الخطابات المتبادلة فى بلجراد فى ٣١ مارس ١٩٨٣ بشأن مد العمل " بالاتفاق " لمدة خمس سنوات أخرى حتى ٣١ مارس ١٩٨٨ على أن تبدأ من أول أبريل ١٩٨٣ ،
- الخطابات المتبادلة فى بلجراد فى ٣١ مارس ١٩٨٣ بشأن المرفقات والجـــداول الملحقة " بالاتفاق " والملحقة أيضا ببروتوكول ١٩٦٩ (سيشار الى كليهما فيما بعد " بالقائمة المشتركة ") ، والتى تضمنت مد صلاحية العمل " بالقائمة المشتركة " لمدة ستة شهور أخرى حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣ ،
- الاتفاق التكميلى " للاتفاق " الموقع فى بلجراد فى ٣٠ يونيو ١٩٨٣ بشأن مـــد العمل " بالقائمة المشتركة " حتى ٣١ مارس ١٩٨٤ ،
- محضر الاتفاق الموقع فى نيودلهى فى ٢٨ أكتوبر ١٩٨٣ ومرفقه رقم (٢) بشـــأن قائمة اضافية لأربعة عشر بندا لتضمينها " القائمة المشتركة " ،
- محضر الاتفاق الخاص بالاجتماع على مستوى الخبراء الذى عقد فى بلجراد من ٢٧ فبراير حتى ١ مارس ١٩٨٤ بشأن تناسق القائمة الاضافية الخاصة بالأربعة عشر بندا ،

وقد أخذت فى الاعتبار أيضا أنه فى الوقت الذى تحققت فيه فوائد للدول الأطراف عن طريق " القائمة المشتركة " ، فلقد كان من الضرورى استهداف فوائد متساوية لكافة الأطراف عند الأخذ فى الاعتبار التوسع فى " القائمة المشتركة " .

واستهدافا لتوثيق التعاون الاقتصادى والصناعى المتبادل ، وتوسع وتنمية التجارة الدولية ، أتفقت الأطراف على ما يلى :

مادة (١)

اعتبارا من تاريخ سريان هذا البروتوكول ، فان التزامات الأطراف نحو منح تخفيضات خاصة فى التعريفة الجمركية لصالح السلع المنشأة فى أى من الدولتين الأخريتين الأطراف فى " الاتفاق " ، سوف تشمل قائمة السلع المرفقة كملحق لهذا البروتوكول .

مادة (٢)

تستمر صلاحية " القائمة المشتركة " بما فيها المرفق رقم (١) لهذا البروتوكول لنفس فترة صلاحية العمل " بالاتفاق " .

مادة (٣)

تستكمل الأطراف فى وقت مبكر اجراءات تحديد الوكالات المختصة فى الاثنى عشر مجالا ذات الأولوية فى التعاون الصناعى التى أشير اليها فى محضر اتفاق نيودلهى الموقع فى أكتوبر ١٩٨٣ ، وسرعة اتخاذ اجراء نحو ترتيب اجتماعات عمل للوكالات المحددة .

مـــادة (٤)

يعمل بهذا البروتوكول ابتداء من أول أبريل ١٩٨٤ ، ويخضع للتصديق عليـــــه بواسطة السلطات المعنية فى كل دولة .

عند بدء سريان هذا البروتوكول ، سوف يعتبر جزءا لا يتجزأ من " الاتفاق " وتستمر فترة سريانه لذات الفترة التى يسرى العمل بها " بالاتفاق " (حتى ٣١ مـارس ١٩٨٨) .

حرر فى القاهرة فى اليوم العاشر من مارس ، ألف وتسعمائة وأربعة وثمانون ، من ثلاث نسخ أصلية باللغة الانجليزية ، وجميع النصوص الثلاثة لها حجية متساوية .

(د . مصطفى السعيد)	(ب . أ . سانجما)	(د . ريكارد شتايمر)
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية جمهورية مصر العربيـــــة	نائب وزير التجـــارة جمهورية الهنـــــد	عضو المجلس الفيدرالى التنفيذى لجمهوريـــة يوغوسلافيا الفيدراليـة الاشتراكية

قائمـــــة

البضائع المضافة للقائمـة المشتركـة

مسلسل	البند الجمركى	اسم السلعـــــة
١	١/٩	بن ، سواء محمص أو غير محمص أو المنزوع منه الكافيين ، قشور البن وغلالاته : ١ ــ بن ، غير محمص : قشور بن وغلالاته ، أ ــ بن ، غير محمص ز ، حب بن ٢ ــ بن محمص
٢	٤/٩	فلفل وبهارات من النوع الحلو والنوع الأحمر الحـــار (الشطة) ١ ــ فلفل : أ ــ حب ب ــ مطحون ٣ ــ فلفل مسحوق
٣	٤/٢٣	كسب وتفل زيتون وغيرهما من بقايا استخراج الزيوت النباتية ما عدا رواسب الزيوت ٢ ــ كسب فول سودانى
٤	٦/٢٥	ميكا بما فيها الصفائح والفضلات : ١ ــ كتل وقطع ٢ ــ رقائق ٣ ــ صفائح ٤ ــ بودرة ٥ ــ غيرها
٥	٤/٢٧	فحم مجمر (كوك) ونصف مجمر ، من فحم حجرى أو لجنيت سواء مركز أو غير مركز ، كربون مقطر : ١ ــ فحم مجمر (كوك) ونصف مجمر ، كربون مقطر : أ ــ فحم كوك : ١ ــ فحم معدنى

مسلسل	البند الجمركى	اسم السلعة
٦	٤٢/٢٩	قلويات نباتية ، طبيعية أو منتجة تركيبا ، وأملاحها واثيراتها ، واستراتها ومشتقاتها الأخرى :
		٢ ـ قلويات من قشور الكينا :
		أ ـ الكينين وأملاحه
		ـ كينين هيدروكلوريد
٧	٢/٣١	أسمدة أزوتية معدنية أو كيماوية
		٧ ـ يوريـــا
٨	١٣/٧٣	ألواح وصفائح من حديد أو صلب ، مجلفنة بالحرارة أو بدونها :
		١ ـ خام وان كان مسحوبا لسمك أكثر من ٤ر٧٥ مم
		٢ ـ خام وان كان مسحوبا بسمك أكثر من ٣ مم ولكن ليس أكثر من ٤ر٧٥ مم
		٣ ـ خام وان كان مسحوبا بسمك أقل من ٣ مم
٩	١/٧٦	ألمونيوم غير مصنع ، فضلات المونيوم وخردة :
		٢ ـ المونيوم غير مصنع :
		أ ـ سبائك ، قضبان أو كتل
١٠	٥/٨٤	آلات بخارية ، سواء بمراحلها أو منفصلة عنها
		١ ـ وحدات للطاقة :
		أ ـ الآلات ذات مكابس
		ب ـ عنفات (توربينات) :
		١ ـ لمحركات توليد الكهرباء بطاقة ٢٠٠ ألف كيلووات وأكثر المستخدمة فى محطات توليد الكهرباء وأجهزة تدفئة المدن .
		٢ ـ توربينات تكثيف البخار بطاقة ٦٠٠٠ كيلووات على الأقل
		٣ ـ للدفع بطاقة حتى ٣٠ ألف كيلووات

مسلسل	البند الجمركى	اسم السلعة
١١	٧/٨٤	آلات ومحركات هيدروكولية (بما فيها محركات وتوربينات تعمل بقوة المياه) •
١٢	١٤/٩٠	أجهزة المساحة (بما فيها أجهزة المساحة بالتصوير ولعلم تخطيط المياه ، والملاحة ، والرصد الجوى وعلم خصائص المياه وعلى طبيعة الأرض : بوصلات ، مقاييس أبعاد : ٢ ـ غيرها • ـ آلات قياس
١٣	١٧/٩٠	أدوات وأجهزة للطب ، وطب الأسنان ، والجراحة الطب البيطرى (بما فيها أجهزة الكهرباء الطبية وأجهزة اختبار النظر) •
١٤	٦/٩٧	أصناف وأدوات ومكونات للالعاب الرياضية أو الرياضيين ، أو لأنواع الرياضة والمسابقات المفتوحة (فيما عدا الاصناف الواردة فى البند ٤/٩٧) •

ملحق رقم (٤)

مذكـــرة
بشأن تجديد القوائم السلعية المرافقة لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيـــا

- فى ١٩٦٧/١٢/٢٣ تم فى نيودلهى توقيع اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا لمدة خمس سنوات تسرى من ١٩٦٨/٤/١ وذلك بهـــدف تنمية التبادل التجارى والتعاون بين دول عدم الانحياز الثلاث .

- تم التجديد الثالث للاتفاقية لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول أبريل ١٩٨٣ حتـــى نهاية مارس ١٩٨٨ بموجب خطابات متبادلة .

- يتم بموجب الاتفاقية تخفيضات جمركية بلغت نسبة ٥٠٪ على قائمة موحدة شملت ١٣٤ مجموعة سلعية ، وقد تم الاتفاق على استمرار سريان العمل بالقوائم السلعية المرافقـــة للاتفاقية حتى نهاية مارس ١٩٨٤ .

- تم فى نيودلهى خلال شهر أكتوبر ١٩٨٣ اجتماعات لجنة الخبراء بين مصر والهنـــد ويوغوسلافيا لدراسة التوصل الى قوائم سلعية جديدة تلحق بالاتفاقية ، وقد أسفـــرت هذه الاجتماعات عن توقيع محضر اتفاق تضمن ما يلى فى هذا المجال :

* الاتفاق على تحديد السلع التى سوف تضاف للقائمة المشتركة الحالية بعـــدد ١٤ سلعة منها ٤ بناء على اقتراح الجانب المصرى وهى (الفحم التعدينـــى ـ سماد اليوريا ـ المونيوم كتل وصفائح ـ صاج مسحوب على الساخن والبـــارد) والموافقة على ٦ سلع للجانب الهندى وأربعة سلع للجانب اليوغوسلافى .

* الاتفاق على التوقيع على قوائم السلع الجديدة على المستوى الوزارى فى القاهرة قبل نهاية شهر مارس ١٩٨٤ وهو موعد انتهاء سريان العمل بها ، وعمل مراجعة شاملة للتعاون الثلاثى التجارى والاقتصادى .

* الاتفاق على اجتماع الدول الثلاث فى بلجراد قبل ٣١ مارس ١٩٨٤ لدراسة ومراجعة جداول التعريفة الجمركية لدول الاتفاقية ، وقد تمت الاجتماعات بالفعل فى بلجراد اعتبارا من يوم ٢٧ فبراير ١٩٨٤ .

أهم ملامح تنفيذ الاتفاق الثلاثى

١ ـ نجم عن تنفيذ الاتفاق خسائر جمركية حوالى ٣ر١٠ مليون جنيه خلال عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ (منها ٨ مليون جنيه مع يوغوسلافيا) بينما تمتعت مصر بمزايا جمركية عن نفس الفترة ومن سوقى الهند ويوغوسلافيا بلغت نصف مليون جنيه فقط .

٢ ـ أثير فى اجتماعات نيودلهى خلال أكتوبر ١٩٨٣ أن مزايا الاتفاق تسير فى صالح الهند ويوغوسلافيا وفى غير صالح مصر ، واتفقت الأطراف على ضرورة العمل على تساوى المزايا لكافة الاطراف .

ولقد تضمن مشروع البروتوكول المقترح فقرة بهذا المعنى ، وهى من النقاط التى يركز عليها الجانب المصرى .

٣ ـ من المحتمل أن يثير الجانب اليوغوسلافى موضوعات فرعية مثل انضمام دول أخرى نامية للاتفاقية ، ومناقشة التعاون الصناعى تفصيلا ، وامكانية اضافة سلع جديدة وقد يكون من المقترح ارجاء بحث هذه الموضوعات مستقبلا حتى يتوفر الوقت والتركيز اللازمين لبحثهما .

٤ ـ من المحتمل أن يثير الجانب الهندى موعد زيارة السيد الاستاذ الدكتور الوزير للهند لرئاسة اللجنة المشتركة بين الدولتين ، وقد سبق اخطار الجانب الهندى بارجاء تحديد موعد الزيارة وعقد اللجنة الى ما بعد الانتخابات البرلمانية فى مصر التى سوف تجرى خلال مايو القادم .

التبادل التجارى بين مصر ويوغوسلافيا

" القيمة / مليون جنيه مصرى"

السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة	الميزان التجارى
١٩٧٩	٣٧ر٩	٤٣ر٠	٨٠ر٩	ـ ٥ر١
١٩٨٠	٤٤ر٣	٧٤ر٣	١١٨ر٦	ـ ٣٠ر٠
١٩٨١	٣٢ر٦	٧٧ر٢	١٠٩ر٨	ـ ٤٤ر٦
١٩٨٢	٣٨ر٢	٩٣ر٥	١٣١ر٧	ـ ٥٥ر٣
١٩٨٣ يناير / سبتمبر	١٢ر٩	٨٦ر٠	٩٨ر٩	ـ ٧٣ر١

أهم الصادرات المصرية الحالية :

القطن ـ الالمونيوم ـ توبس الصوف ـ البترول ـ المنتجات الجلدية ـ الفواكه المجففة ـ غزل القطن .

أهم الصادرات اليوغوسلافية الحالية :

الأخشاب ـ السلع الهندسية ـ الجرارات ووسائل النقل البرى ـ الأجهزة الكهربائية ـ الورق ـ الدخان ـ الكيماويات .

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية ديسمبر (١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيليه لمقومات التنمية الاقليميه بمنطقة جنوب مصر . (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر . (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لآفاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربيه . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy. June 1979

(٩) دراسة تحليليه لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضيه فى جمهورية مصر العربيه . (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليليه للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ ـ ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية . (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية . (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الاجنبى . (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) (أبريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) . (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها . (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية . (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على السياسات الزراعية فى مصر (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى . (أكتوبر ١٩٨٥)